

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة الأعمال MBA

أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية
دراسة ميدانية

إعداد الطالب/

تركي هريش عبدالله الزهراني

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال قياس تأثير الفساد في أربعة أبعاد رئيسة للنمو الاقتصادي، هي: معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث تم استخدام الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية، وقد تكونت من قسمين رئيسين؛ الأول تضمن البيانات الديموغرافية لأفراد العينة، والثاني اشتمل على (32) فقرة موزعة على محورين رئيسين، هما: محور الفساد، ومحور النمو الاقتصادي بأبعاده الأربعة، وتم قياس الاستجابات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي. وتكونت عينة الدراسة من (251) فردًا من العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، تم اختيارهم باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وقد أظهرت نتائج الدراسة تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الصدق والثبات، كما كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث تبين وجود تأثير معنوي للفساد على معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى رفض جميع الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة، بما يؤكد أهمية تعزيز الشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد في دعم النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الاستثمار، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.

Abstract:

The study aimed to identify the impact of corruption on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, by measuring the impact of corruption on four main dimensions of economic growth, namely: the economic growth rate, domestic and foreign investment, the efficiency of allocating economic resources, and the level of economic productivity. The study adopted the descriptive analytical approach as it was suitable for the nature of the study and its objectives. The questionnaire was used as the main tool for collecting field data, and it consisted of two main sections; the first included demographic data of the sample members, and the second included (32) items distributed over two main axes, which are: the axis of corruption, and the axis of economic growth with its four dimensions. The responses were measured using the five-point Likert scale. The study sample consisted of (251) individuals working in government agencies and the private sector in the Kingdom of Saudi Arabia, who were selected using the simple random sampling method. The results of the study showed that the study instrument enjoyed a high degree of validity and reliability. The results of the statistical analysis revealed a statistically significant effect of corruption on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, as it was shown that there was a significant effect of corruption on the rate of economic growth, local and foreign investment, the efficiency of allocating economic resources, and the level of economic productivity. This led to the rejection of all null hypotheses and the acceptance of the alternative hypotheses, which confirms the importance of promoting transparency and governance and combating corruption in supporting economic growth, improving the investment environment, raising the efficiency of resource allocation, and enhancing the productivity and competitiveness of the Saudi economy.

فهرس المحتويات

1.الفصل الأول: الإطار التمهيدي	8
1.1.مقدمة:	8
1.2.مشكلة الدراسة:	12
1.3.أهمية الدراسة:	13
1.4. أهداف الدراسة:	14
1.5.تساؤلات الدراسة:	15
1.6.افروض الدراسة:	16
1.7.مصطلحات الدراسة:	16
2.الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	20
2.1.الإطار النظري	21
المبحث الاول: الفساد	21
المطلب الأول: مفهوم الفساد وتعريفاته	21
المطلب الثاني: أهمية دراسة الفساد	24
المطلب الثالث: أسباب الفساد	27
المطلب الرابع: أنواع وصور الفساد	30
المطلب الخامس: آثار الفساد الاقتصادية والإدارية والاجتماعية	34
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي	39
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وتعريفاته	39
المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي	42
المطلب الثالث: أهداف النمو الاقتصادي	45
المطلب الرابع: محددات وعوامل النمو الاقتصادي	48

المطلب الخامس :مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.....	53
المطلب السادس :معوقات النمو الاقتصادي	57
2.2.الدراسات السابقة:	62
اولا.. الدراسات العربية.....	62
ثانيا..الدراسات الاجنبية.....	72
التعليق على الدراسات السابقة.....	76
3.الفصل الثالث: منهجية البحث.....	84
3.1.منهج الدراسة	85
3.2.مجتمع الدراسة.....	86
3.3.عينة الدراسة:	87
3.4.أداة الدراسة	88
ثبات الاستمارة:	90
3.5.الأساليب الإحصائية	91
حدود الدراسة:	92
4.الفصل الرابع: عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها	93
4.1.تحليل البيانات الأولية.....	93
4.2.تحليل محاور الاستبيان	99
4.3.اختبار الفرضيات.....	113
الخاتمة	122
المراجع:	126
أولاً :المراجع العربية	126
ثانيا :المراجع الاجنبية	131

فهرس الجداول

جدول 1 درجات مقياس ليكرت	90
جدول 2 معامل ثبات كل بعد والثبات الكلي للاستمارة	90
جدول 3 توزيع العينة طبقا لمتغير الجنس	93
جدول 4 توزيع العينة طبقا لمتغير العمر	94
جدول 5 توزيع العينة طبقا لمتغير المؤهل العلمي	96
جدول 6 توزيع العينة طبقا لمتغير سنوات الخبرة	97
جدول 7 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمحور الفساد	99
جدول 8 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعء معدل النمو الاقتصادي	101
جدول 9 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعء الاستثمار المحلي والاجنبي	104
جدول 10 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعء كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية	107
جدول 11 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعء مستوى الانتاجية الاقتصادية	109
جدول 12 تأثير الفساد على معدل النمو الاقتصادي	113
جدول 13 تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والاجنبي	115
جدول 14 تأثير الفساد على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية	117
جدول 15 تأثير الفساد على مستوى الإنتاجية الاقتصادية	119

فهرس الاشكال

رسم توضيحي 1 توزيع العينة طبقا لمتغير الجنس	93
رسم توضيحي 2 توزيع العينة طبقا لمتغير العمر	95
رسم توضيحي 3 توزيع العينة طبقا لمتغير المؤهل العلمي	96

- رسم توضيحي 4 توزيع العينة طبقا لمتغير سنوات الخبرة.....98
- رسم توضيحي 5 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمحور الفساد 100
- رسم توضيحي 6 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعء معدل النمو الاقتصادي 103
- رسم توضيحي 7 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعء الاستثمار المحلي والاجنبي 105
- رسم توضيحي 8 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعء كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية..... 108
- رسم توضيحي 9 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعء مستوى الانتاجية الاقتصادية 111

الفصل الأول: الإطار التمهيدي

1.1. مقدمة:

يُعد الفساد من أكثر الظواهر تعقيدًا وتأثيرًا في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ارتبط ظهوره بمختلف النظم السياسية والإدارية والاقتصادية عبر التاريخ، ولم يقتصر وجوده على الدول النامية فحسب، بل امتد ليشمل الاقتصادات المتقدمة بدرجات متفاوتة. ويُنظر إلى الفساد باعتباره أحد أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، لما يسببه من إهدار للموارد العامة، وإضعاف لكفاءة المؤسسات، وتشويه لآليات صنع القرار الاقتصادي. ويُعرّف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة أو الخاصة لتحقيق منافع شخصية أو فئوية بصورة تخالف القوانين والأنظمة والأعراف المهنية، وهو مفهوم يشمل العديد من الممارسات مثل الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والمحسوبية، وغسل الأموال، والتلاعب بالعقود والمشتريات الحكومية. وقد أصبح الفساد في العقود الأخيرة محورًا رئيسًا في اهتمامات المنظمات الدولية والحكومات والباحثين، نظرًا لما يتركه من آثار مباشرة وغير مباشرة على الأداء الاقتصادي والاستقرار المؤسسي، ولارتباطه الوثيق بمستويات الحوكمة والشفافية وجودة الإدارة العامة، الأمر الذي جعل مكافحته من الأولويات الأساسية في السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية في مختلف دول العالم.

وتكمن خطورة الفساد في أنه لا يقتصر على كونه مخالفة قانونية أو سلوكًا إداريًا غير مشروع، بل يمثل ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد متشابكة تؤثر في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. فالفساد يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، ويحد من كفاءة الإنفاق العام، ويضعف قدرة الحكومات على تنفيذ سياساتها التنموية بكفاءة وفعالية، كما يسهم في تشويه المنافسة داخل الأسواق من خلال منح امتيازات غير مستحقة لبعض الأفراد أو الشركات على حساب الكفاءة والجودة. وإضافة

إلى ذلك، فإنه ينعكس سلبيًا على جودة الخدمات العامة في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، ويؤدي إلى انخفاض مستويات الثقة في المؤسسات الحكومية، الأمر الذي يحد من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. كما أن انتشار الفساد يضعف من فعالية التشريعات والأنظمة الرقابية، ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال، وهو ما ينعكس في النهاية على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الرفاه الاجتماعي.

ويُعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء الاقتصادات الوطنية، إذ يعبر عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وما يصاحبها من تحسن في مستويات الإنتاج والدخل وفرص العمل ومستوى المعيشة. ولا يتحقق النمو الاقتصادي بصورة تلقائية، وإنما يعتمد على توافر مجموعة من المقومات الأساسية، من أهمها الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وكفاءة المؤسسات، وفعالية السياسات المالية والنقدية، وارتفاع مستويات الاستثمار والإنتاجية، إلى جانب توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والعدالة وسيادة القانون. ولذلك، فإن جودة المؤسسات الحكومية ومستوى النزاهة في الإدارة العامة يمثلان عنصرين أساسيين في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تسهم المؤسسات الفاعلة في تحسين تخصيص الموارد، وتعزيز ثقة المستثمرين، وزيادة كفاءة الأسواق، بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة وثيقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر الفساد في العديد من المحددات الرئيسة للنمو، مثل الاستثمار، والإنتاجية، والإنفاق الحكومي، وكفاءة الأسواق، والتنافسية الاقتصادية. فالفساد يؤدي إلى خلق بيئة تتسم بعدم اليقين، ويزيد من مخاطر الاستثمار، ويضعف من قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، كما يسهم في توجيه الموارد نحو مشروعات أقل إنتاجية نتيجة تغليب المصالح الشخصية على الاعتبارات الاقتصادية. وفي المقابل،

فإن الاقتصادات التي تتمتع بمستويات مرتفعة من النزاهة والشفافية غالبًا ما تحقق معدلات نمو أعلى، نتيجة قدرتها على جذب الاستثمارات وتحسين كفاءة استخدام الموارد العامة وتعزيز الإنتاجية. ومن ثم، أصبحت دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي من الموضوعات الرئيسة في الاقتصاد المؤسسي والتنمية الاقتصادية، لما لها من أهمية في تفسير الفروق بين أداء الاقتصادات المختلفة.

ويؤثر الفساد بصورة مباشرة في مناخ الاستثمار، الذي يمثل أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي. فالمستثمر، سواء كان محليًا أو أجنبيًا، يبحث عن بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار والوضوح والعدالة في تطبيق الأنظمة، بينما يؤدي انتشار الفساد إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال نتيجة الرشاوى والابتزاز الإداري وتعقيد الإجراءات، فضلًا عن ارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالاستثمار. كما يؤدي الفساد إلى إضعاف الثقة في المؤسسات الحكومية والقضائية، وهو ما يدفع العديد من المستثمرين إلى تحويل استثماراتهم نحو أسواق أكثر شفافية واستقرارًا. وينعكس ذلك على انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع معدلات الاستثمار المحلي، وانخفاض معدلات تكوين رأس المال، الأمر الذي يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، خاصة في ظل المنافسة العالمية المتزايدة على جذب الاستثمارات.

ولا يقتصر تأثير الفساد على الاستثمار فقط، بل يمتد ليشمل كفاءة الإنفاق الحكومي والإدارة المالية للدولة. فالفساد يؤدي إلى توجيه الإنفاق العام نحو مشروعات قد لا تحقق أعلى عائد اقتصادي أو اجتماعي، وإنما يتم اختيارها لخدمة مصالح شخصية أو لتحقيق مكاسب غير مشروعة. كما يسهم في زيادة تكاليف تنفيذ المشروعات الحكومية، وتأخير إنجازها، وانخفاض جودة الخدمات والبنية التحتية الناتجة عنها، وهو ما يقلل من كفاءة استخدام الموارد العامة. كذلك، يؤدي الفساد إلى انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة التهرب الضريبي والتلاعب المالي، مما يحد من قدرة الدولة على تمويل

البرامج التنموية والاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية، وهي القطاعات التي تمثل محركات رئيسة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وعلى الرغم من اتفاق معظم الدراسات الاقتصادية على الآثار السلبية للفساد، فإن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ليست علاقة بسيطة أو أحادية الاتجاه، بل هي علاقة معقدة تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل المؤسسية والسياسية والاقتصادية. فقد طرحت بعض الدراسات القديمة ما يعرف بفرضية "تشحيم عجلة الاقتصاد"، والتي تفترض أن الفساد قد يسهم في تسريع الإجراءات الإدارية في البيئات التي تعاني من تعقيدات بيروقراطية شديدة، إلا أن غالبية الدراسات الحديثة رفضت هذه الفرضية، وأكدت أن أي مكاسب قصيرة الأجل قد تنتج عن بعض الممارسات الفاسدة لا تقارن بالخسائر الاقتصادية والمؤسسية طويلة الأجل. ولذلك، أصبح الاتجاه السائد في الفكر الاقتصادي يؤكد أن مكافحة الفساد تمثل شرطاً أساسياً لتحسين جودة المؤسسات، وتعزيز الإنتاجية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي ضوء هذه الحقائق، اتجهت العديد من الدول إلى تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي وإداري تهدف إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، وتطوير الأنظمة التشريعية، والاعتماد على التحول الرقمي في تقديم الخدمات الحكومية، بما يسهم في تقليل فرص الفساد ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. كما أولت المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي و** صندوق النقد الدولي و*** منظمة الشفافية الدولية**، اهتماماً كبيراً بقياس مستويات الفساد وتقييم أثره على التنمية الاقتصادية، وأصدرت العديد من المؤشرات والتقارير التي تساعد الحكومات على تقييم أدائها ووضع السياسات المناسبة لتعزيز النزاهة وتحسين مناخ الاستثمار، وهو ما يعكس تزايد الإدراك العالمي بأن بناء مؤسسات قوية وشفافة يمثل أحد أهم مرتكزات التنمية المستدامة.

وتأتي المملكة العربية السعودية في هذا الإطار بوصفها إحدى الدول التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية وإدارية واسعة في إطار رؤية المملكة 2030، حيث تبنت الحكومة مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الحوكمة والشفافية، وتطوير البيئة التشريعية، ورفع كفاءة الأجهزة الرقابية، وتوسيع نطاق التحول الرقمي في الخدمات الحكومية، بما يساهم في الحد من فرص الفساد وتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي. كما ركزت هذه الإصلاحات على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز دور القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. وانطلاقاً من أهمية هذه الإصلاحات، تبرز الحاجة إلى دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما في ضوء المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الحديثة، بما يساهم في تقديم رؤية علمية تساعد على دعم جهود الإصلاح الاقتصادي وتعزيز مسيرة التنمية المستدامة.

1.2. مشكلة الدراسة:

على الرغم من الاهتمام المتزايد في الأدبيات الاقتصادية بدراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة لا تزال محل جدل واسع بين الباحثين، حيث تختلف النتائج باختلاف البيئات الاقتصادية والمنهجيات المستخدمة. فبينما تشير بعض الدراسات إلى أن الفساد يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي من خلال تقليل كفاءة الاستثمار ورفع تكاليف المعاملات، ترى دراسات أخرى أن تأثيره قد يختلف تبعاً لطبيعة المؤسسات الاقتصادية ومستوى التطور الإداري في كل دولة.

وفي المقابل، تركز العديد من الدراسات السابقة على تحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في دول متعددة أو في سياقات اقتصادية عامة، مع محدودية الدراسات التي تتناول الحالة الخاصة بالمملكة العربية السعودية بشكل مباشر، خصوصاً في ظل التحولات الاقتصادية والإصلاحات

المؤسسية التي تشهدها المملكة في إطار رؤية 2030. كما أن بعض الدراسات اعتمدت على بيانات اقتصادية كلية دون التطرق إلى آراء الأفراد أو تحليل التصورات الميدانية حول هذه العلاقة. وتتمثل الفجوة البحثية في ندرة الدراسات الميدانية التي تعتمد على بيانات استقصائية (استبيان) لقياس إدراك الأفراد لطبيعة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي داخل المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الحاجة إلى تحديث النتائج في ضوء المتغيرات الاقتصادية والإصلاحات الحديثة التي قد تؤثر على هذه العلاقة بشكل مختلف عما ورد في الدراسات السابقة.

1.3. أهمية الدراسة:

يمكن تناول أهمية هذه الدراسة من جانبين:

أولاً: الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، وهي من العلاقات التي لا تزال تحظى باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي الحديث نظرًا لتباين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة هذا التأثير. كما أن هذه الدراسة تقدم إضافة علمية من خلال تناولها للحالة السعودية بشكل خاص، وهو ما يساعد في فهم هذه العلاقة ضمن سياق اقتصادي يتميز بخصائص هيكلية وإصلاحات تنموية متسارعة في إطار رؤية المملكة 2030. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على منهجية ميدانية باستخدام الاستبيان، مما يتيح تحليلًا يعتمد على إدراك الأفراد لهذه الظاهرة، وهو ما قد يثري الدراسات السابقة التي ركزت غالبًا على البيانات الكمية الكلية فقط.

- تزويد صناع القرار في المملكة العربية السعودية بمؤشرات ميدانية حول طبيعة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي من وجهة نظر أفراد العينة .
- دعم الجهود الحكومية في تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة من خلال فهم أعمق لآراء المجتمع حول تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي .
- المساهمة في تحسين السياسات الاقتصادية والإدارية من خلال إبراز الجوانب التي قد يتسبب فيها الفساد في إعاقة النمو الاقتصادي .
- مساعدة الجهات الرقابية في تحديد مجالات الضعف المحتملة التي قد تؤثر على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية .
- توفير قاعدة بيانات ميدانية يمكن الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالفساد والتنمية الاقتصادية في المملكة .
- تعزيز الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية الحد من الفساد وأثره السلبي على مسار النمو الاقتصادي .

1.4. أهداف الدراسة:

- التعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة .
- قياس مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وفقًا لآراء المستجيبين .

- تحليل تصورات أفراد العينة حول انعكاسات الفساد على أداء الاقتصاد الوطني .
- دراسة اتجاهات العينة نحو مستوى انتشار الفساد وتأثيره على البيئة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .
- تقديم رؤية تحليلية تساعد في فهم العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في السياق السعودي .

1.5. تساؤلات الدراسة

يمكن تلخيص إشكالية هذه الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟

ويندرج من هذا السؤال بعض الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟
- ما مدى تأثير الفساد على مؤشرات النمو الاقتصادي من وجهة نظر أفراد العينة؟
- كيف يدرك أفراد العينة مستوى انتشار الفساد في المملكة العربية السعودية؟
- ما أبرز الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد في البيئة الاقتصادية السعودية؟
- هل توجد فروق في آراء أفراد العينة حول تأثير الفساد على النمو الاقتصادي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية؟

1.6. فروض الدراسة:

تتبلور فروض الدراسة فيما يلي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة.

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية بعض الفرضيات الفرعية التي تتمثل في الآتي:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفساد على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية .
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية .
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفساد على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفساد على مستوى الإنتاجية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .

1.7. مصطلحات الدراسة:

تتضمن الدراسة عددًا من المصطلحات الرئيسية التي تشكل الإطار المفاهيمي لها، وفيما يلي تعريفها من الناحية النظرية والإجرائية:

أولاً: الفساد (Corruption)

التعريف النظري: يُعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة أو الخاصة لتحقيق منفعة شخصية أو فئوية بطرق تخالف القوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية، ويشمل العديد من الممارسات مثل الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والمحسوبية، والتلاعب في العقود والصفقات الحكومية، بما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة وإضعاف كفاءة المؤسسات الاقتصادية والإدارية. (العريبي 2026)

التعريف الإجرائي: يقصد بالفساد في هذه الدراسة درجة إدراك أفراد العينة لمدى انتشار الممارسات الفاسدة وتأثيرها في الأداء الاقتصادي داخل المملكة العربية السعودية، ويتم قياسه من خلال استجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول من الاستبيان.

ثانياً: النمو الاقتصادي (Economic Growth)

التعريف النظري: يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، نتيجة ارتفاع مستويات الإنتاج والإنتاجية والاستثمار وتحسن كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. (الجعيري وآخرون 2024)

التعريف الإجرائي: يقصد بالنمو الاقتصادي في هذه الدراسة مدى تأثير الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بالفساد، ويُقاس من خلال أربعة أبعاد هي: معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية.

ثالثاً: معدل النمو الاقتصادي (Economic Growth Rate)

التعريف النظري: هو معدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة، ويُعد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس تطور النشاط الاقتصادي وقدرة الاقتصاد على تحقيق التوسع في الإنتاج والدخل. (الفقي 2024)

التعريف الإجرائي: يقصد به في هذه الدراسة مدى إدراك أفراد العينة لتأثير الفساد في قدرة الاقتصاد السعودي على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام.

رابعاً: الاستثمار المحلي والأجنبي (Domestic and Foreign Investment)

التعريف النظري: يشير الاستثمار إلى توظيف الأموال في إنشاء أو تطوير المشروعات الاقتصادية بهدف تحقيق عوائد مستقبلية، ويشمل الاستثمار المحلي الذي يقوم به المستثمرون داخل الدولة، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به مستثمرون من خارج الدولة. (إبراهيم 2024)

التعريف الإجرائي: يقصد به في هذه الدراسة مدى تأثير الفساد في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحسين بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية.

خامساً: كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية (Efficiency of Resource Allocation)

التعريف النظري: تعني كفاءة تخصيص الموارد استخدام الموارد البشرية والمالية والطبيعية بطريقة تحقق أعلى منفعة اقتصادية واجتماعية ممكنة، مع تقليل الهدر وتحقيق العدالة في توزيع الموارد. (عبد الرازق 2024)

التعريف الإجرائي: يقصد بها في هذه الدراسة مدى تأثير الفساد في كفاءة استخدام الموارد العامة والإنفاق الحكومي والتخطيط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

سادساً: مستوى الإنتاجية الاقتصادية (Economic Productivity)

التعريف النظري: تشير الإنتاجية الاقتصادية إلى كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في إنتاج السلع والخدمات، وتقاس غالبًا بحجم المخرجات المتحققة مقارنةً بالمدخلات المستخدمة، وتُعد من أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية والتنافسية. (عبد الهادي وآخرون 2023)

التعريف الإجرائي: يقصد بمستوى الإنتاجية الاقتصادية في هذه الدراسة مدى إدراك أفراد العينة لتأثير الفساد في كفاءة الأداء المؤسسي والإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

يُعد الإطار النظري والدراسات السابقة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي، إذ يوفران الأساس العلمي الذي تستند إليه الدراسة في تفسير متغيراتها وتحليل العلاقات فيما بينها. ويهدف الإطار النظري إلى عرض المفاهيم والنظريات والأدبيات العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة، بما يساهم في تكوين رؤية متكاملة حول الظاهرة محل البحث، بينما تساهم الدراسات السابقة في استعراض الجهود البحثية التي تناولت الموضوع، والتعرف على أبرز نتائجها ومناهجها، بما يساعد على تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

وتكتسب دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي أهمية متزايدة في الأدبيات الاقتصادية، نظرًا لما يمثله الفساد من تحدٍ رئيس يؤثر في كفاءة المؤسسات، وعدالة توزيع الموارد، وجاذبية بيئة الاستثمار، ومستويات الإنتاجية، وهي جميعها عوامل ترتبط بصورة مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي. وقد تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية هذه العلاقة من زوايا مختلفة، وتوصلت إلى نتائج متباينة تبعًا لاختلاف البيئات الاقتصادية والمؤسسية، ومستويات التنمية، والأساليب المنهجية المستخدمة، الأمر الذي يؤكد أهمية مواصلة البحث في هذا المجال، ولا سيما في ظل التحولات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا الفصل عرضًا للإطار النظري المتعلق بمفاهيم الفساد والنمو الاقتصادي، وأبرز أنواعهما وأسبابهما وآثارهما، والنظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة بينهما، إضافة إلى استعراض الجهود الوطنية في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة والشفافية ودورها في دعم النمو الاقتصادي. كما يتضمن الفصل مراجعة للدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، مع بيان أهدافها

ومناهجها وأبرز نتائجها، وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، وبيان أوجه الاستفادة منها، بما يسهم في بناء أساس علمي راسخ للدراسة، ويدعم صياغة فرضياتها وتفسير نتائجها.

2.1. الإطار النظري

المبحث الأول: الفساد

المطلب الأول: مفهوم الفساد وتعريفاته

يُعد الفساد من أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات الاقتصادية والإدارية والقانونية والسياسية، إلا أنه من المفاهيم التي يصعب الاتفاق على تعريف موحد لها، وذلك بسبب تعدد أشكاله واختلاف صوره، وتباين البيانات التي يظهر فيها. وقد تناولت العديد من المنظمات الدولية والباحثين مفهوم الفساد من زوايا مختلفة، فركز بعضهم على استغلال السلطة، بينما ركز آخرون على مخالفة القوانين أو الإضرار بالمصلحة العامة، في حين نظر إليه آخرون بوصفه انحرافاً عن القيم والمعايير الأخلاقية التي تحكم العمل المؤسسي. ويعكس هذا التعدد في التعريفات الطبيعة المركبة للفساد وامتداد آثاره إلى مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

ويشير المفهوم اللغوي للفساد إلى نقيض الصلاح، إذ جاء في لسان العرب أن الفساد هو البطلان والخروج عن الاعتدال، ويقال فسد الشيء إذا تغير عن حالته السليمة، ويقصد به إحداث الخلل أو الإفساد في الأمور بما يؤدي إلى انحرافها عن مسارها الصحيح. (النجار 2026)

أما في الاصطلاح، فقد تعددت تعريفات الفساد، ومن أبرزها ما يأتي:

عرف البنك الدولي (World Bank) الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب أو منافع خاصة"، ويعد هذا التعريف من أكثر التعريفات انتشارًا في الأدبيات الاقتصادية، إذ يركز على استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة.

كما عرّفت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، سواء كانت هذه السلطة في القطاع العام أو القطاع الخاص، ويتميز هذا التعريف بشموله لمختلف صور الفساد وعدم اقتصره على الوظائف الحكومية فقط. (عبد الجبار وجودة 2024)

وعرفت الأمم المتحدة الفساد بأنه مجموعة من الأفعال والممارسات غير المشروعة التي تشمل الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع، وغسل الأموال، وإساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية، بما يؤدي إلى تقويض سيادة القانون وإضعاف المؤسسات. ويرى صندوق النقد الدولي (IMF) أن الفساد يتمثل في إساءة استخدام السلطة أو المنصب الرسمي لتحقيق منفعة خاصة، وهو ما يؤدي إلى تشويه القرارات الاقتصادية، وإضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية، والتأثير سلبًا في توزيع الموارد العامة.

وعرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة أو النفوذ لتحقيق منافع شخصية أو مؤسسية بطرق تخالف القوانين والمعايير الأخلاقية، بما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة وإضعاف ثقة المجتمع بالمؤسسات. (عمارة وآخرون 2023)

كما يعرف بأنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة من خلال الرشوة أو المحسوبية أو استغلال النفوذ، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه آليات السوق، وتقليل كفاءة تخصيص الموارد، وإضعاف النمو الاقتصادي.

ويرى ينشأ عندما تتوافر ثلاثة عناصر رئيسية، هي الاحتكار، وارتفاع السلطة التقديرية، وضعف المساءلة، وهو ما عبّر عنه بالمعادلة الشهيرة:

الفساد = الاحتكار + السلطة التقديرية - المساءلة.

ويؤكد هذا التعريف أن غياب الرقابة والشفافية يمثل أحد أهم العوامل المؤدية إلى انتشار الفساد داخل المؤسسات. (الكنانى 2025)

كما عرف هنتنجتون (Huntington) الفساد بأنه سلوك يصدر عن الموظف العام ويؤدي إلى الانحراف عن الواجبات الرسمية بسبب اعتبارات شخصية أو عائلية أو مالية، أو نتيجة السعي للحصول على مكاسب خاصة تتعارض مع المصلحة العامة.

كما أنه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، سواء كانت مالية أو اجتماعية أو سياسية، ويشمل الرشوة، والمحسوبية، واستغلال النفوذ.

أما هيدنهايمر (Heidenheimer) فقد عرف الفساد بأنه كل تصرف يخالف القواعد والقيم العامة ويؤدي إلى استغلال السلطة أو المنصب لتحقيق مصالح خاصة، مع التأكيد على أن الحكم على الفساد قد يختلف باختلاف القيم والثقافات السائدة في المجتمعات. (أبو غرارة 2024)

وفي الأدبيات العربية يعرف الفساد بأنه استغلال الوظيفة أو السلطة أو النفوذ لتحقيق منافع شخصية أو فئوية بطرق غير مشروعة، سواء تم ذلك من خلال الرشوة أو المحسوبية أو الاختلاس أو التلاعب بالأنظمة أو إساءة استخدام المال العام، بما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة وإضعاف كفاءة المؤسسات.

كما يُعرّف الفساد الإداري بأنه انحراف الموظف العام عن القوانين واللوائح المنظمة للعمل الوظيفي، واستغلال صلاحياته لتحقيق مكاسب شخصية أو تقديم منافع غير مستحقة للآخرين، وهو ما ينعكس سلبًا على جودة الخدمات العامة وكفاءة الأداء الحكومي.

أما الفساد الاقتصادي فيشير إلى جميع الممارسات غير المشروعة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، مثل التهرب الضريبي، وغسل الأموال، والتلاعب بالمنافسة، والاحتكار غير المشروع، واستغلال الموارد العامة، بما يؤدي إلى تشويه الأسواق وإضعاف النمو الاقتصادي والاستثمار.

ومن خلال استعراض التعريفات السابقة، يتضح أنها تتفق جميعها على مجموعة من العناصر الأساسية، تتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ، وتحقيق منفعة خاصة، ومخالفة القوانين أو المعايير الأخلاقية، والإضرار بالمصلحة العامة، وإضعاف كفاءة المؤسسات، بينما تختلف فيما بينها من حيث نطاق التطبيق أو نوع السلطة التي يشملها التعريف. (جعفري 2025)

وفي ضوء أهداف الدراسة الحالية، يمكن تعريف الفساد إجرائيًا بأنه: جميع الممارسات والسلوكيات غير المشروعة التي تنطوي على إساءة استخدام السلطة أو المنصب أو النفوذ لتحقيق منافع خاصة، بما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة، وإضعاف كفاءة المؤسسات، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، والتأثير سلبًا في معدلات النمو الاقتصادي، والاستثمار، والإنتاجية، وكفاءة الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: أهمية دراسة الفساد

يُعد الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدول في العصر الحديث، لما له من آثار مباشرة وغير مباشرة على مختلف الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية. وقد أصبح الاهتمام بدراسة الفساد يتزايد على المستويين المحلي والدولي، نظرًا لارتباطه الوثيق بكفاءة المؤسسات، وتحقيق التنمية

المستدامة، وتعزيز جودة الحياة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي. كما أن فهم طبيعة الفساد وأسبابه وآثاره يمثل خطوة أساسية نحو وضع السياسات والاستراتيجيات الفاعلة للحد من انتشاره، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة. ويمكن إبراز أهمية دراسة الفساد فيما يأتي:

1- **الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.** تساعد دراسة الفساد على توضيح تأثيره في معدلات النمو الاقتصادي، حيث يؤدي انتشار الفساد إلى إضعاف النشاط الاقتصادي، وانخفاض كفاءة الإنتاج، وتشويه الأسواق، وسوء توزيع الموارد. ومن ثم فإن فهم طبيعة هذه الآثار يساعد متخذي القرار على وضع سياسات تحد من الفساد، بما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

2- **تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية.** تكمن أهمية دراسة الفساد في أنها تساعد على الكشف عن مواطن الضعف والقصور داخل المؤسسات الحكومية، وتحديد الممارسات غير النظامية التي تؤثر في جودة الأداء المؤسسي. ويساهم ذلك في تطوير الإجراءات الإدارية، وتعزيز كفاءة الأجهزة الحكومية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين.

3- **تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.** تعد دراسة الفساد أداة مهمة لدعم مبادئ الشفافية والمساءلة، إذ تساهم في التعرف على الآليات التي تحد من استغلال السلطة وإساءة استخدام الموارد العامة. كما تساعد نتائج الدراسات في تطوير أنظمة الحوكمة وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية، بما يرفع مستوى النزاهة ويحد من فرص الفساد. (عوا وحضري 2024)

4- **دعم جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.** ترتبط مستويات الفساد ارتباطاً وثيقاً بقرارات المستثمرين، حيث يفضل المستثمرون العمل في بيئات تتسم بالشفافية والاستقرار وسيادة القانون. ولذلك فإن دراسة الفساد تساهم في تحديد العوامل التي تؤثر في مناخ الاستثمار،

وتساعد في وضع سياسات تعزز ثقة المستثمرين، وتزيد من تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية.

5- **رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.** تكشف دراسة الفساد عن الكيفية التي يؤدي بها إلى سوء استخدام الموارد المالية والبشرية، وتحويلها بعيداً عن أولويات التنمية. ومن خلال التعرف على هذه الممارسات يمكن تحسين آليات تخصيص الموارد، وضمان توجيهها نحو المشروعات والبرامج الأكثر جدوى، بما يحقق أعلى عائد اقتصادي واجتماعي.

6- **تحسين كفاءة الإنفاق العام.** يسهم تحليل ظاهرة الفساد في التعرف على أسباب هدر المال العام وضعف كفاءة الإنفاق الحكومي، مما يساعد في تطوير آليات الرقابة المالية والإدارية، وترشيد الإنفاق، وضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وفاعلية، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

7- **دعم جهود مكافحة الفساد وصنع السياسات العامة.** توفر الدراسات المتعلقة بالفساد قاعدة معرفية يمكن الاعتماد عليها في إعداد التشريعات والسياسات الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد، كما تساعد الجهات الرقابية والتنفيذية في تحديد القطاعات الأكثر عرضة للفساد، ووضع البرامج الوقائية والعلاجية المناسبة للحد من انتشاره.

8- **تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.** يسهم الحد من الفساد في زيادة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، وتعزيز شعورهم بالعدالة والمساواة في تطبيق الأنظمة والقوانين. كما تؤدي هذه الثقة إلى زيادة الالتزام المجتمعي بالقوانين، وتحسين العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. (بطران 2024)

9- **دعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.** تكتسب دراسة الفساد أهمية خاصة في المملكة العربية السعودية، في ظل ما تشهده من إصلاحات اقتصادية وإدارية واسعة

ضمن رؤية المملكة 2030، والتي جعلت من تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز النزاهة المؤسسية من أهم مستهدفاتها. ومن ثم فإن دراسة الفساد تسهم في تقييم هذه الجهود، واقتراح السبل الكفيلة بتطويرها بما يدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: أسباب الفساد

يُعد الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد لا تنشأ نتيجة سبب واحد، وإنما تنتج عن تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والقانونية. وتختلف درجة انتشار الفساد من دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة النظام الإداري، ومستوى التنمية الاقتصادية، وكفاءة المؤسسات، وفعالية الأنظمة الرقابية، ومدى الالتزام بتطبيق القوانين. ولذلك فإن فهم أسباب الفساد يمثل خطوة أساسية نحو وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بالحد من انتشاره وتعزيز النزاهة والشفافية داخل مؤسسات الدولة. ويمكن عرض أهم أسباب الفساد فيما يأتي:

ضعف الأنظمة الرقابية وآليات المساءلة. يُعد ضعف الرقابة من أهم الأسباب المؤدية إلى انتشار الفساد، إذ يؤدي غياب الرقابة الفاعلة أو ضعف الأجهزة الرقابية إلى زيادة فرص استغلال السلطة وتحقيق المصالح الشخصية دون التعرض للمساءلة أو العقاب. كما أن ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية وقصور إجراءات المتابعة والتقييم يسهمان في استمرار الممارسات غير المشروعة، مما ينعكس سلباً على كفاءة المؤسسات العامة.

غياب الشفافية وضعف الإفصاح. كلما انخفض مستوى الشفافية في المؤسسات الحكومية والخاصة، زادت فرص انتشار الفساد. فعدم وضوح الإجراءات الإدارية، وضعف إتاحة المعلومات، وقلة الإفصاح

عن القرارات والبيانات المالية، يخلق بيئة مناسبة لإخفاء المخالفات واستغلال النفوذ، ويصعب على الجهات الرقابية والمجتمع اكتشاف ممارسات الفساد أو الحد منها.

استغلال السلطة والنفوذ. يؤدي استغلال المناصب الإدارية أو السياسية لتحقيق منافع شخصية أو فئوية إلى انتشار الفساد بصورة كبيرة، حيث يستغل بعض المسؤولين الصلاحيات الممنوحة لهم للحصول على امتيازات غير مستحقة، أو منح العقود والمناقصات لأطراف معينة، أو تحقيق مكاسب مالية على حساب المصلحة العامة، وهو ما يضعف الثقة في المؤسسات ويؤثر في عدالة توزيع الفرص. (محمد 2022)

ضعف تطبيق القوانين والتشريعات. تمثل القوانين والتشريعات أحد أهم أدوات مكافحة الفساد، إلا أن ضعف تنفيذها أو عدم تطبيقها بعدالة يؤدي إلى زيادة انتشار الفساد. كما أن بطء الإجراءات القضائية، أو التساهل في معاقبة المخالفين، أو وجود ثغرات قانونية، يشجع الأفراد على ممارسة الفساد لاعتقادهم بإمكانية الإفلات من العقوبة.

المحسوبية والواسطة. تعد المحسوبية والواسطة من أكثر مظاهر الفساد انتشارًا في بعض المجتمعات، حيث يتم تقديم المصالح الشخصية أو العائلية أو القبلية على معايير الكفاءة والاستحقاق. ويؤدي ذلك إلى تعيين أفراد غير مؤهلين في الوظائف العامة، أو منح الامتيازات والعقود بصورة غير عادلة، مما يضعف كفاءة الأداء المؤسسي ويؤثر في جودة الخدمات العامة.

العوامل الاقتصادية. تسهم بعض الظروف الاقتصادية في زيادة احتمالية انتشار الفساد، مثل انخفاض مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع الفجوة بين الدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة، حيث قد تدفع هذه الظروف بعض الأفراد إلى البحث عن مصادر دخل غير مشروعة من خلال استغلال مواقعهم الوظيفية أو قبول الرشاوى أو إساءة استخدام الموارد العامة.

التعقيد الإداري والبيروقراطية. يؤدي تعقيد الإجراءات الإدارية، وكثرة اللوائح، وطول مدة إنجاز المعاملات، إلى خلق بيئة تساعد على انتشار الفساد، حيث يلجأ بعض الأفراد إلى تقديم الرشاوى أو استغلال العلاقات الشخصية لتسريع الإجراءات أو تجاوز الأنظمة، مما يؤدي إلى إضعاف كفاءة الإدارة العامة وزيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية.

ضعف الوعي الأخلاقي والثقافة المجتمعية. يسهم ضعف الوعي بالقيم الأخلاقية، وقبول بعض الممارسات المخالفة للقانون باعتبارها سلوكًا طبيعيًا، في انتشار الفساد داخل المجتمع. كما أن ضعف ثقافة النزاهة والمساءلة، وانخفاض الوعي بأضرار الفساد الاقتصادية والاجتماعية، يؤدي إلى تقبل بعض مظاهره، مما يزيد من صعوبة مكافحته.

الاحتكار واتساع السلطة التقديرية للمسؤولين. عندما تتركز الصلاحيات في يد عدد محدود من المسؤولين دون وجود ضوابط رقابية كافية، ترتفع احتمالية إساءة استخدام السلطة. كما أن احتكار اتخاذ القرارات، ومنح الموظفين سلطات تقديرية واسعة دون وجود معايير واضحة، يوفر بيئة خصبة لممارسات الفساد واستغلال النفوذ.

ضعف الحوكمة المؤسسية. يؤدي ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة، مثل الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وسيادة القانون، إلى زيادة فرص الفساد داخل المؤسسات. كما أن غياب نظم الرقابة الداخلية، وضعف إدارة المخاطر، وعدم وضوح المسؤوليات والصلاحيات، يسهم في انتشار الممارسات غير القانونية والإضرار بكفاءة الأداء المؤسسي. (عربي ومصطفاوي 2024)

التطورات التقنية وسوء استخدام التكنولوجيا. على الرغم من أن التحول الرقمي يسهم في الحد من الفساد من خلال زيادة الشفافية وتقليل التدخل البشري، فإن ضعف الأنظمة الإلكترونية أو سوء

استخدامها قد يتيح فرصًا جديدة للفساد، مثل التلاعب بالبيانات، أو الاختراقات الإلكترونية، أو استغلال الثغرات التقنية لتحقيق منافع غير مشروعة.

ضعف المشاركة المجتمعية والإعلامية. تلعب وسائل الإعلام والمجتمع المدني دورًا مهمًا في كشف ممارسات الفساد وتعزيز المساءلة، إلا أن ضعف هذا الدور أو محدودية الوصول إلى المعلومات يقلل من فرص اكتشاف المخالفات، ويضعف الرقابة المجتمعية، مما يسمح باستمرار الممارسات الفاسدة دون مساءلة.

لذا يتبين أن الفساد ظاهرة ناتجة عن تفاعل مجموعة من العوامل المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وأن مكافحته تتطلب تبني إصلاحات شاملة تشمل تطوير التشريعات، وتعزيز الشفافية، وتفعيل الرقابة والمساءلة، وتحسين كفاءة المؤسسات، ونشر ثقافة النزاهة، بما يساهم في الحد من أسبابه ومعالجة آثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الرابع: أنواع وصور الفساد

يُعد الفساد من الظواهر متعددة الأشكال والصور، إذ يختلف في طبيعته ومجالاته ودرجة تأثيره باختلاف البيئة السياسية والاقتصادية والإدارية التي يمارس فيها. وقد أدى هذا التنوع إلى تعدد التصنيفات التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية والإدارية، حيث صنف الباحثون الفساد وفقًا لطبيعة النشاط الذي يمارس فيه، أو حجمه، أو الجهة التي يرتبط بها، أو الآثار المترتبة عليه. ويساعد التعرف على أنواع وصور الفساد في فهم أبعاده المختلفة، وتحديد الوسائل المناسبة للوقاية منه ومكافحته، كما يساهم في تطوير السياسات الرقابية والتشريعية التي تحد من انتشاره. وفيما يأتي أبرز أنواع وصور الفساد:

الفساد الإداري. يُعد الفساد الإداري من أكثر أنواع الفساد انتشارًا، ويتمثل في إساءة استخدام السلطة أو الصلاحيات الوظيفية لتحقيق منافع شخصية أو فئوية، بما يخالف القوانين واللوائح المنظمة للعمل. وتشمل صورته الرشوة، والمحسوبية، والواسطة، وإساءة استغلال الوقت الوظيفي، والتلاعب بالإجراءات الإدارية، وإخفاء المعلومات، والتلاعب في التعيينات والترقيات، ومنح الامتيازات بصورة غير عادلة. ويؤدي هذا النوع إلى انخفاض كفاءة المؤسسات الحكومية، وتراجع جودة الخدمات العامة، وإضعاف ثقة المواطنين بالإدارة العامة.

الفساد المالي. يقصد بالفساد المالي جميع الممارسات غير المشروعة التي تتعلق بالأموال العامة أو الخاصة، والتي تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية بطرق مخالفة للأنظمة والقوانين. ومن أبرز صورته الاختلاس، والتلاعب بالحسابات المالية، وغسل الأموال، والتهرب الضريبي، وإهدار المال العام، والتلاعب في العقود والمشتريات الحكومية، والحصول على عمولات غير مشروعة. ويؤدي الفساد المالي إلى استنزاف الموارد الاقتصادية، وارتفاع العجز المالي، وانخفاض كفاءة الإنفاق العام. (احمد 2025)

الفساد الاقتصادي. يشمل الفساد الاقتصادي جميع الممارسات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وآليات السوق، مثل الاحتكار غير المشروع، والتلاعب بالمنافسة، والتلاعب بالأسعار، واستغلال المعلومات الداخلية، ومنح الامتيازات الاقتصادية بصورة غير عادلة، والتهرب من الالتزامات المالية. ويؤدي هذا النوع إلى تشويه بيئة الأعمال، وإضعاف المنافسة العادلة، وتقليل كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

الفساد السياسي. يتمثل الفساد السياسي في استغلال المناصب أو السلطات السياسية لتحقيق مصالح شخصية أو حزبية أو انتخابية، ويشمل إساءة استخدام السلطة، وشراء الأصوات،

وتمويل الحملات الانتخابية بطرق غير مشروعة، والتأثير غير القانوني في القرارات الحكومية، واستغلال النفوذ السياسي لتحقيق مكاسب اقتصادية. ويؤثر هذا النوع بصورة مباشرة في كفاءة النظام السياسي، ويضعف الثقة في المؤسسات العامة، ويؤثر في فعالية السياسات الاقتصادية والتنمية.

الفساد القضائي. يقصد به جميع الممارسات التي تؤثر في نزاهة واستقلال السلطة القضائية، مثل قبول الرشاوى، أو استغلال النفوذ للتأثير في الأحكام القضائية، أو التلاعب في إجراءات التقاضي. ويُعد هذا النوع من أخطر أنواع الفساد؛ لأنه يقوض مبدأ سيادة القانون، ويضعف ثقة المجتمع في العدالة، ويؤثر في حماية الحقوق والمصالح العامة.

الفساد التنظيمي أو المؤسسي. ينشأ هذا النوع نتيجة ضعف الهياكل التنظيمية، أو غياب الضوابط الداخلية، أو ضعف الرقابة المؤسسية، أو عدم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات. ويظهر في صورة التهاون في تطبيق الأنظمة، أو التلاعب بالإجراءات، أو ضعف المساءلة، مما يؤدي إلى انتشار الممارسات غير النظامية داخل المؤسسات. (مطر 2022)

الفساد الكبير. (Grand Corruption) يقصد به الفساد الذي يرتبط بكبار المسؤولين أو القيادات العليا في الدولة، ويشمل الصفقات الكبرى، والعقود الحكومية الضخمة، واستغلال النفوذ في اتخاذ القرارات الاقتصادية أو السياسية لتحقيق مكاسب شخصية أو فئوية. ويتميز هذا النوع بضخامة المبالغ المالية المرتبطة به، واتساع نطاق تأثيره في الاقتصاد الوطني.

الفساد الصغير. (Petty Corruption) يعرف أيضًا بالفساد اليومي، ويتمثل في الممارسات التي تحدث أثناء تقديم الخدمات العامة، مثل دفع الرشاوى لتسريع إنجاز المعاملات، أو الحصول على خدمات أو تصاريح بطرق غير نظامية. وعلى الرغم من أن قيمة المنافع المالية

فيه قد تكون محدودة، فإن تكراره يؤدي إلى انتشار ثقافة الفساد وإضعاف الثقة في المؤسسات الحكومية.

الرشوة. تُعد الرشوة من أكثر صور الفساد شيوعاً، وتتمثل في تقديم أو طلب أو قبول أموال أو هدايا أو مزايا مقابل أداء عمل أو الامتناع عنه بما يخالف الأنظمة والتعليمات. وتؤدي الرشوة إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة، وتضعف كفاءة المؤسسات، وتزيد من تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

الاختلاس وإهدار المال العام. يقصد بالاختلاس الاستيلاء غير المشروع على الأموال أو الممتلكات العامة أو الخاصة التي تكون في عهدة الموظف أو المسؤول بحكم وظيفته، بينما يتمثل إهدار المال العام في سوء استخدام الموارد المالية أو إنفاقها في غير الأغراض المخصصة لها، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة وإضعاف كفاءة الإنفاق الحكومي.

المحسوبية والواسطة. تتمثل المحسوبية والواسطة في منح الامتيازات أو الوظائف أو العقود أو الخدمات بناءً على العلاقات الشخصية أو العائلية أو الاجتماعية، بعيداً عن معايير الكفاءة والاستحقاق. ويؤدي ذلك إلى الإضرار بمبدأ تكافؤ الفرص، وانخفاض جودة الأداء المؤسسي، وضعف الإنتاجية.

استغلال النفوذ وإساءة استخدام السلطة. يحدث هذا النوع عندما يستغل المسؤول أو الموظف منصبه أو سلطته لتحقيق مصالح شخصية أو لتقديم مزايا غير مستحقة للآخرين. ويشمل ذلك التدخل في إجراءات التعاقد، أو التأثير في القرارات الإدارية، أو منح التراخيص والامتيازات بصورة مخالفة للأنظمة، مما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة وإضعاف الثقة في

المؤسسات. (التجاني 2023)

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الفساد يتخذ صوراً متعددة ومتداخلة، تختلف في طبيعتها وآثارها، إلا أنها تشترك جميعاً في استغلال السلطة أو النفوذ لتحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة. كما أن هذه الأنواع لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل قد تتداخل داخل المؤسسة أو الدولة، الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة الفساد ويجعل مكافحتها تتطلب منظومة متكاملة تشمل التشريعات الفاعلة، والرقابة المستمرة، وتعزيز الشفافية والحوكمة، ونشر ثقافة النزاهة والمساءلة، بما يسهم في حماية الموارد العامة ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

المطلب الخامس: آثار الفساد الاقتصادية والإدارية والاجتماعية

يُعد الفساد من الظواهر التي تترك آثاراً واسعة النطاق تمتد إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، ولا تقتصر انعكاساته على مؤسسة أو قطاع معين، بل تمتد لتؤثر في كفاءة الدولة وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. وقد أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية أن الفساد يمثل أحد أهم العوامل التي تعوق النمو الاقتصادي، وتضعف كفاءة المؤسسات، وتؤثر في جودة الخدمات العامة، كما ينعكس بصورة مباشرة على مستوى معيشة الأفراد وثقتهم في مؤسسات الدولة. وتختلف حدة هذه الآثار باختلاف مستوى انتشار الفساد، إلا أنها تتفق جميعاً في إحداث اختلالات تؤثر في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإداري. ويمكن توضيح أبرز آثار الفساد على النحو الآتي:

أولاً: الآثار الاقتصادية للفساد

تمثل الآثار الاقتصادية أحد أخطر الجوانب المرتبطة بانتشار الفساد، إذ تؤثر بصورة مباشرة في قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو والاستقرار، وتنعكس على كفاءة استخدام الموارد، ومستويات الاستثمار، والإنتاجية، ويمكن توضيح أهم هذه الآثار فيما يأتي:

1- إبطاء معدلات النمو الاقتصادي. يؤدي الفساد إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ضعف كفاءة المؤسسات الاقتصادية، وسوء تخصيص الموارد، وارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال، مما يقلل من قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادات مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، ويحد من فرص التنمية الاقتصادية المستدامة.

2- انخفاض حجم الاستثمار المحلي والأجنبي. يؤدي انتشار الفساد إلى تراجع ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وزيادة درجة المخاطر وعدم اليقين، الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى تجنب الاستثمار في البيئات التي ترتفع فيها مستويات الفساد. كما يرفع الفساد تكلفة الاستثمار نتيجة انتشار الرشاوى والإجراءات غير النظامية، مما يقلل من تدفقات الاستثمار المحلي والأجنبي.

3- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية. يسهم الفساد في توجيه الموارد المالية نحو مشروعات أو أنشطة لا تحقق أفضل عائد اقتصادي أو اجتماعي، وذلك نتيجة المحاباة أو استغلال النفوذ أو ضعف الرقابة، مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد العامة وحرمان القطاعات التنموية ذات الأولوية من التمويل اللازم. (مخلوفي 2022)

4- ارتفاع تكاليف الإنتاج وممارسة الأعمال. يؤدي الفساد إلى زيادة الأعباء المالية على المنشآت الاقتصادية نتيجة دفع الرشاوى، أو تحمل تكاليف إضافية لتسريع الإجراءات، أو مواجهة ممارسات احتكارية غير عادلة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للمنشآت.

5- انخفاض الإنتاجية الاقتصادية. يؤثر الفساد سلبًا في إنتاجية الأفراد والمؤسسات نتيجة ضعف الكفاءة الإدارية، وعدم الاعتماد على معايير الجدارة والكفاءة في التوظيف والترقية،

فضلاً عن انخفاض الحوافز على الابتكار والإبداع، مما يؤدي إلى تراجع الأداء الاقتصادي بصورة عامة.

6- **زيادة العجز المالي وإهدار المال العام.** يتسبب الفساد في تسرب الموارد المالية للدولة من خلال الاختلاس، والتهرب الضريبي، والتلاعب بالعقود الحكومية، وضعف كفاءة الإنفاق العام، مما يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنات العامة، وانخفاض الموارد المتاحة لتمويل المشروعات التنموية. (غريب 2023)

ثانيًا: الآثار الإدارية للفساد

لا تقتصر آثار الفساد على الجانب الاقتصادي، وإنما تمتد لتؤثر بصورة كبيرة في كفاءة الإدارة العامة ومستوى أداء المؤسسات الحكومية والخاصة، ويمكن توضيح أبرز هذه الآثار فيما يأتي:

1- **انخفاض كفاءة الأداء المؤسسي.** يؤدي الفساد إلى إضعاف كفاءة المؤسسات نتيجة اتخاذ القرارات بناءً على المصالح الشخصية بدلاً من المصلحة العامة، مما ينعكس سلباً على جودة الأداء وتحقيق الأهداف المؤسسية.

2- **تراجع جودة الخدمات العامة.** يسهم الفساد في انخفاض جودة الخدمات الحكومية نتيجة سوء الإدارة، وضعف الرقابة، واستغلال الموارد بصورة غير سليمة، الأمر الذي يؤثر في مستوى رضا المستفيدين ويقلل من كفاءة الأجهزة الحكومية.

3- **ضعف تطبيق الأنظمة والقوانين.** يؤدي انتشار الفساد إلى عدم تطبيق القوانين بصورة عادلة، حيث قد يحصل بعض الأفراد أو الجهات على امتيازات أو استثناءات غير مستحقة نتيجة الرشوة أو المحسوبية أو استغلال النفوذ، وهو ما يضعف هيبة القانون ويؤثر في العدالة الإدارية.

4- انتشار المحسوبية والواسطة. يسهم الفساد في إضعاف مبدأ تكافؤ الفرص داخل المؤسسات، حيث يتم منح الوظائف أو الترقيات أو الامتيازات بناءً على العلاقات الشخصية بدلاً من الكفاءة والاستحقاق، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء والإنتاجية. (بوراس 2022)

5- إضعاف الشفافية والمساءلة. كلما ارتفعت مستويات الفساد، انخفضت درجة الشفافية داخل المؤسسات، وضعفت أنظمة الرقابة والمساءلة، مما يزيد من صعوبة اكتشاف المخالفات ويؤدي إلى استمرار الممارسات غير النظامية.

6- انخفاض ثقة العاملين في المؤسسات. يؤثر الفساد في الروح المعنوية للعاملين، حيث يشعر الموظفون الأكفاء بعدم العدالة عند تفضيل غير المستحقين، مما يؤدي إلى انخفاض الدافعية نحو العمل، وزيادة معدلات التسرب الوظيفي، وضعف الالتزام المؤسسي.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية للفساد

يمتد تأثير الفساد إلى المجتمع بصورة عامة، حيث يؤثر في العدالة الاجتماعية والاستقرار والثقة بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة، ويمكن إبراز أهم هذه الآثار فيما يأتي:

اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع. يسهم الفساد في تركيز الثروة والمزايا لدى فئات محددة على حساب بقية أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة مستويات عدم المساواة.

زيادة معدلات الفقر والبطالة. يؤدي الفساد إلى إضعاف النمو الاقتصادي وتقليل فرص الاستثمار والإنتاج، الأمر الذي ينعكس على انخفاض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي زيادة معدلات الفقر وتراجع مستويات المعيشة.

إضعاف العدالة الاجتماعية. يؤثر الفساد في تكافؤ الفرص بين المواطنين، حيث تصبح فرص الحصول على الوظائف أو الخدمات أو الامتيازات مرتبطة بالنفوذ أو العلاقات الشخصية، وليس بالكفاءة أو الاستحقاق، مما يؤدي إلى شعور الأفراد بعدم العدالة.

انخفاض الثقة في مؤسسات الدولة. عندما تنتشر ممارسات الفساد، تتراجع ثقة المواطنين في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة، ويضعف شعورهم بفاعلية الأنظمة والقوانين، مما يؤثر في مستوى المشاركة المجتمعية والالتزام بالأنظمة. (عمرون 2023)

انتشار السلوكيات السلبية. يسهم الفساد في ترسيخ بعض السلوكيات غير الأخلاقية داخل المجتمع، مثل قبول الرشوة، والمحسوبية، والتحايل على الأنظمة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع منظومة القيم وتعزيز ثقافة تحقيق المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة.

تهديد الاستقرار الاجتماعي. قد يؤدي استمرار الفساد إلى زيادة الاحتقان المجتمعي نتيجة الشعور بالظلم وعدم المساواة، كما قد يسهم في زيادة النزاعات الاجتماعية، ويضعف الثقة بين المواطن والدولة، مما يؤثر في الاستقرار الاجتماعي والتنمية الشاملة.

لذا يتبين أن الفساد يمثل ظاهرة ذات آثار متشابكة تمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، حيث يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، وإضعاف الاستثمار والإنتاجية، وسوء تخصيص الموارد، فضلاً عن انخفاض كفاءة المؤسسات، وتراجع جودة الخدمات العامة، وإضعاف العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ولذلك، فإن الحد من الفساد لا يمثل هدفاً رقابياً فحسب، بل يعد ضرورة تنموية تسهم في تعزيز كفاءة الاقتصاد، وتحسين الأداء المؤسسي، ودعم الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة

العربية السعودية 2030 الرامية إلى بناء اقتصاد مزدهر ومؤسسات تتسم بالنزاهة والشفافية والكفاءة. (العماري 2025)

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وتعريفاته

يُعد النمو الاقتصادي من أهم المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية، نظرًا لارتباطه المباشر بمستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، وقدرته على التعبير عن نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية وتحسين مستوى معيشة الأفراد. ويُنظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره أحد المؤشرات الرئيسة التي تستخدم لقياس أداء الاقتصاد الوطني، حيث يعكس قدرة الدولة على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، بما يسهم في رفع مستوى الدخل القومي وتحسين مستويات التشغيل والإنتاجية.

ويختلف مفهوم النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية، فبينما يركز النمو الاقتصادي على الزيادة الكمية في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الحقيقي، فإن التنمية الاقتصادية تتجاوز ذلك لتشمل التغيرات النوعية التي تطرأ على هيكل الاقتصاد ومستوى الرفاه الاجتماعي وجودة الحياة، بما في ذلك تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، والحد من الفقر والبطالة، وتعزيز العدالة الاجتماعية. ولذلك، فإن النمو الاقتصادي يُعد أحد المكونات الأساسية للتنمية الاقتصادية، لكنه لا يمثلها بصورة كاملة. (عطوة وآخرون 2024)

وقد تناول العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية مفهوم النمو الاقتصادي من زوايا مختلفة، تبعًا لاختلاف المدارس الاقتصادية وطبيعة المؤشرات المستخدمة في قياسه، إلا أنهم اتفقوا على أن النمو

الاقتصادي يعبر عن الزيادة المستمرة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد بما يؤدي إلى ارتفاع الناتج الحقيقي على المدى الطويل. وفيما يلي أبرز التعريفات التي تناولت هذا المفهوم:

عرف البنك الدولي النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بما يعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق إنتاج أكبر وتحسين مستويات المعيشة من خلال الاستخدام الكفء لعوامل الإنتاج.

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النمو الاقتصادي بأنه الارتفاع المستمر في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، والذي يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات وتحسين مستوى الدخل الحقيقي للأفراد، نتيجة تراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وتحسن إنتاجية عناصر الإنتاج.

كما عرّف صندوق النقد الدولي النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج الاقتصادي الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية محددة، والتي تنتج عن تحسن أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة الاستثمار والإنتاجية، وارتفاع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. (الابيض 2025)

ويرى الاقتصادي Simon Kuznets أن النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة طويلة الأجل في قدرة الاقتصاد على توفير سلع وخدمات متنوعة بصورة متزايدة للسكان، اعتمادًا على التقدم التكنولوجي، والتغيرات المؤسسية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية.

أما الاقتصادي Paul Samuelson فيعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في الناتج القومي الحقيقي للدولة نتيجة التوسع في استخدام الموارد الاقتصادية، وتحسين إنتاجية العمل ورأس المال، والتطور التكنولوجي الذي يسهم في رفع كفاءة الإنتاج.

ويرى الاقتصادي Robert Solow أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الإنتاج الحقيقي التي تتحقق نتيجة تراكم رأس المال، وزيادة حجم القوى العاملة، والتقدم التقني، والذي يُعد العامل الأكثر تأثيرًا في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه عملية اقتصادية تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ورفع كفاءة عناصر الإنتاج، وتحقيق معدلات مرتفعة من الاستثمار والإنتاجية، بما يؤدي إلى تحسين مستويات الدخل الحقيقي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. (مصطفى 2026)

وفي الأدبيات الاقتصادية الحديثة، يُنظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره عملية ديناميكية تعتمد على مجموعة مترابطة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، مثل جودة الحوكمة، والاستقرار السياسي، وكفاءة المؤسسات، ومستوى الشفافية، والابتكار، والتقدم التقني، والانفتاح الاقتصادي، وجودة رأس المال البشري، حيث تؤثر هذه العوامل بصورة مباشرة في قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام.

ومن منظور التنمية المستدامة، لم يعد النمو الاقتصادي يقاس فقط بمعدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما أصبح يرتبط أيضًا بمدى استدامة هذا النمو، وقدرته على تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يضمن استمرار تحسين مستويات الرفاه للأجيال الحالية والمستقبلية.

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص الرئيسية للنمو الاقتصادي، والتي تتمثل في أنه عملية مستمرة وليست مؤقتة، ويقاس عادة بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو نصيب الفرد منه، ويعتمد على رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وتحسين إنتاجية

عناصر الإنتاج، وزيادة الاستثمار، والتقدم التكنولوجي، وكفاءة المؤسسات، كما يرتبط بصورة وثيقة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. (حلاز 2026)

لذا يمكن تعريف النمو الاقتصادي إجرائيًا في إطار هذه الدراسة بأنه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية، وما يرتبط بها من تحسن في معدلات الاستثمار، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وارتفاع مستوى الإنتاجية، بما يعكس قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ويُعد هذا التعريف منسجمًا مع أهداف الدراسة الحالية التي تبحث في أثر الفساد على النمو الاقتصادي من خلال أبعاده المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهمية النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية الشاملة، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة مستمرة في إنتاج السلع والخدمات، وتحسين مستوى الدخل والرفاه الاجتماعي، ورفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية. كما يُعد من أهم المؤشرات التي تستند إليها الحكومات في تقييم الأداء الاقتصادي، وقياس مدى نجاح السياسات المالية والنقدية والاستثمارية، فضلًا عن كونه عاملاً رئيسًا في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولا تقتصر أهمية النمو الاقتصادي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل تمتد لتشمل تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستثمار، ودعم التنمية المستدامة، وهو ما يجعله هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه جميع الدول، ومن بينها المملكة العربية السعودية في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتتجلى أهمية النمو الاقتصادي في عدد من الجوانب، من أبرزها ما يأتي:

تحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي. يسهم النمو الاقتصادي في زيادة متوسط دخل الأفراد، وتحسين قدرتهم الشرائية، ورفع مستوى الخدمات الأساسية، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والنقل، مما ينعكس بصورة مباشرة على جودة الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ويؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة بصورة مستدامة.

زيادة فرص العمل والحد من البطالة. يؤدي النمو الاقتصادي إلى توسع الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، الأمر الذي يرفع الطلب على القوى العاملة، ويوفر فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يسهم في استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ويحد من معدلات البطالة، بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي. يُعد النمو الاقتصادي عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات، إذ إن الاقتصادات التي تحقق معدلات نمو مرتفعة تتمتع عادةً ببيئة أعمال أكثر استقراراً وجاذبية للمستثمرين. كما يسهم النمو في تعزيز ثقة المستثمرين، وتشجيع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. يساعد النمو الاقتصادي على تحسين كفاءة استغلال الموارد البشرية والطبيعية والمالية، من خلال توجيهها نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتحسين توزيع الموارد، وتعظيم العائد الاقتصادي منها، وهو ما يسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة. (نصير 2026)

زيادة الإيرادات العامة للدولة. كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، زادت الإيرادات الحكومية الناتجة عن الضرائب والرسوم والعوائد الاقتصادية المختلفة، مما يعزز قدرة الدولة على تمويل

المشروعات التنموية، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة، دون الحاجة إلى زيادة مستويات الاقتراض.

تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية. يرتبط النمو الاقتصادي بزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج نتيجة استخدام التقنيات الحديثة، وتطوير رأس المال البشري، وتحسين كفاءة الإدارة والإنتاج. ويؤدي ذلك إلى رفع القدرة التنافسية للمنشآت الوطنية في الأسواق المحلية والعالمية، وزيادة قدرتها على التوسع والنمو.

دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي. يساهم النمو الاقتصادي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والدخل، وتحسين أداء الأسواق، وتقليل التقلبات الاقتصادية، كما يساعد على تحقيق التوازن في الموازنة العامة، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل معدلات التضخم والبطالة والدين العام.

تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي. يوفر النمو الاقتصادي الموارد اللازمة للاستثمار في البحث العلمي والابتكار والتطوير التقني، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات، ورفع كفاءة العمليات الإنتاجية، وزيادة القدرة على مواكبة التطورات العالمية، وهو ما يدعم استدامة النمو على المدى الطويل.

تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يساهم النمو الاقتصادي في توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة، وتحسين الخدمات العامة، والحد من الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. (جواهر 2026)

تعزيز مكانة الدولة إقليميًا ودوليًا. يساعد النمو الاقتصادي المرتفع في تعزيز القوة الاقتصادية للدولة وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين تصنيفها الائتماني، وتعزيز دورها في التجارة الدولية، بما ينعكس إيجابًا على مكانتها الإقليمية والدولية.

دعم التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل. يساهم النمو الاقتصادي في تشجيع تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الصناعة، والسياحة، والتقنية، والخدمات، مما يساعد على تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، وهو ما يعزز مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية.

تعزيز كفاءة المؤسسات وتحسين الحوكمة. يرتبط النمو الاقتصادي بوجود مؤسسات قوية تتسم بالكفاءة والشفافية، حيث يؤدي تحسين الأداء المؤسسي وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة إلى رفع كفاءة إدارة الموارد العامة، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز ثقة المستثمرين والمجتمع، بما يدعم استمرار النمو الاقتصادي. (مصطفى 2026)

المطلب الثالث: أهداف النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي غاية استراتيجية تسعى إليها مختلف الدول، لما له من دور محوري في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى رفاهية المجتمع. ولا يقتصر الهدف من النمو الاقتصادي على زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج، بل يمتد ليشمل مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي تساهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. كما أن تحقيق النمو الاقتصادي يمثل

وسيلة لتحسين كفاءة استخدام الموارد، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يجعل الحكومات توليه اهتمامًا كبيرًا عند إعداد السياسات والخطط التنموية.

وتتمثل أهم أهداف النمو الاقتصادي فيما يأتي:

1- **زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.** يُعد رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أهم

أهداف النمو الاقتصادي، حيث يعكس قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاج السلع والخدمات بصورة مستمرة، بما يسهم في تعزيز القوة الاقتصادية للدولة وتحسين أدائها الاقتصادي، ويُعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخدامًا في تقييم معدلات النمو الاقتصادي.

2- **تحسين مستوى معيشة الأفراد.** يسعى النمو الاقتصادي إلى رفع مستوى دخل الأفراد وتحسين

قدرتهم الشرائية، بما ينعكس على تحسين جودة الحياة وتوفير احتياجاتهم الأساسية من التعليم والصحة والإسكان والخدمات العامة، ويؤدي ذلك إلى زيادة مستويات الرفاه الاجتماعي وتحقيق الاستقرار المعيشي.

3- **توفير فرص العمل والحد من البطالة.** من الأهداف الرئيسية للنمو الاقتصادي زيادة حجم النشاط

الاقتصادي والاستثماري، بما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة تستوعب القوى العاملة، وتخفيض معدلات البطالة، وتدعم مشاركة الأفراد في العملية الإنتاجية، وهو ما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

4- **جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.** يهدف النمو الاقتصادي إلى توفير بيئة اقتصادية جاذبة

للاستثمار، من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير البنية التحتية، وتوفير التشريعات المناسبة، مما يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على توسيع استثماراتهم

وزيادة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي. (الابيض 2025)

5- رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. يسعى النمو الاقتصادي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية والطبيعية، من خلال توجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية الأكثر كفاءة، وتقليل الهدر، وتحسين عمليات التخطيط والإدارة، بما يسهم في زيادة الإنتاجية وتعظيم العائد الاقتصادي.

6- تعزيز الإنتاجية والابتكار. من أهداف النمو الاقتصادي رفع إنتاجية عناصر الإنتاج من خلال تطوير التكنولوجيا، وتشجيع الابتكار، وتحسين مهارات القوى العاملة، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي والتطوير، بما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

7- تحقيق الاستقرار الاقتصادي. يسهم النمو الاقتصادي في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من خلال زيادة الإيرادات العامة، وتحسين أداء القطاعات الاقتصادية، وتقليل التقلبات الاقتصادية، والحد من معدلات البطالة والتضخم، بما يوفر بيئة اقتصادية مستقرة تدعم استمرار التنمية.

8- تنويع مصادر الدخل القومي. يهدف النمو الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الصناعة، والزراعة، والسياحة، والخدمات، والتقنية، بما يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الاقتصادية ويحقق الاستدامة المالية.

9- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. يعمل النمو الاقتصادي على تحسين جودة المنتجات والخدمات الوطنية، ورفع كفاءة المؤسسات، وتطوير بيئة الأعمال، مما يزيد من قدرة الاقتصاد على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، ويعزز مكانة الدولة الاقتصادية.

10- دعم التنمية المستدامة. من أهم أهداف النمو الاقتصادي تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير في قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال الاستخدام الرشيد للموارد، وحماية البيئة، وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

11- تحسين كفاءة المؤسسات وتعزيز الحوكمة. يسهم النمو الاقتصادي في دعم تطوير

المؤسسات الحكومية والخاصة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة، وتحسين جودة الخدمات العامة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الأداء الاقتصادي ويزيد من ثقة المستثمرين والمواطنين بالمؤسسات.

12- تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الفقر. يهدف النمو الاقتصادي إلى توفير فرص متكافئة

لجميع أفراد المجتمع، وتحسين توزيع الدخل، وتقليل معدلات الفقر، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي. (الجوهري

(2024

المطلب الرابع: محددات وعوامل النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي نتيجة لتفاعل مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاج السلع والخدمات وتحقيق التنمية المستدامة. ولا يعتمد النمو الاقتصادي على عامل واحد، بل يتحدد من خلال تكامل عناصر الإنتاج، وكفاءة المؤسسات، والسياسات الاقتصادية، ومستوى الاستثمار، وجودة رأس المال البشري، والتقدم التكنولوجي، وغيرها من العوامل التي تسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وتختلف أهمية هذه المحددات من دولة إلى أخرى تبعًا لطبيعة اقتصادها ومستوى تطورها وخصائصها المؤسسية، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تؤكد أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب توافر منظومة متكاملة من العوامل الداعمة للنشاط الاقتصادي والاستثمار والإنتاج.

وتتمثل أهم محددات وعوامل النمو الاقتصادي فيما يأتي:

1- رأس المال البشري

يُعد رأس المال البشري من أهم محددات النمو الاقتصادي، ويشمل مستوى التعليم، والتدريب، والخبرات، والمهارات، والحالة الصحية للقوى العاملة. فكلما ارتفع مستوى تأهيل العاملين، ازدادت قدرتهم على استخدام التقنيات الحديثة ورفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات. كما يسهم الاستثمار في التعليم والتدريب المستمر في تعزيز الابتكار وزيادة كفاءة سوق العمل، وهو ما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو الاقتصادي.

2- الاستثمار

يمثل الاستثمار أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتطوير المشروعات، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستويات الإنتاج والدخل. ويشمل الاستثمار المحلي والأجنبي، ويعتمد حجمه على توافر بيئة اقتصادية مستقرة، وتشريعات واضحة، وبنية تحتية متطورة، ومستوى مناسب من الشفافية والحوكمة، بما يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على ضخ المزيد من رؤوس الأموال.

3- الموارد الطبيعية

تسهم الموارد الطبيعية، مثل النفط، والغاز، والمعادن، والمياه، والأراضي الزراعية، في دعم النشاط الاقتصادي وزيادة الإيرادات العامة للدولة. إلا أن مساهمة هذه الموارد في تحقيق النمو الاقتصادي تعتمد على كفاءة إدارتها واستغلالها بصورة مستدامة، إذ إن سوء إدارة الموارد أو الاعتماد المفرط عليها قد يحد من استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل. (عطوة وآخرون 2024)

4- التقدم التكنولوجي والابتكار

يُعد التطور التكنولوجي من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، حيث يسهم في رفع إنتاجية عناصر الإنتاج، وخفض تكاليف التشغيل، وتحسين جودة السلع والخدمات، وزيادة القدرة التنافسية للمنشآت. كما يؤدي الاستثمار في البحث العلمي والابتكار إلى تطوير أساليب الإنتاج، وخلق صناعات جديدة، وتعزيز الاقتصاد المعرفي، وهو ما يمثل أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي في الاقتصادات الحديثة.

5- كفاءة المؤسسات والحوكمة

تلعب المؤسسات الحكومية والخاصة دورًا محوريًا في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير بيئة تنظيمية تتسم بالكفاءة والشفافية وسيادة القانون. وتؤدي جودة الحوكمة، وفعالية الأجهزة الرقابية، وسرعة الإجراءات الإدارية، واستقلال القضاء، ومكافحة الفساد إلى تحسين بيئة الأعمال، وزيادة ثقة المستثمرين، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

6- الاستقرار السياسي والأمني

يُعد الاستقرار السياسي والأمني من المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ يسهم في توفير بيئة آمنة للاستثمار والإنتاج، ويقلل من المخاطر التي تواجه المستثمرين. كما يعزز الاستقرار من قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الاقتصادية طويلة الأجل، ويزيد من ثقة الأسواق المحلية والدولية في الاقتصاد الوطني.

7- الاستقرار الاقتصادي

يشمل الاستقرار الاقتصادي استقرار معدلات التضخم، وأسعار الصرف، والسياسات المالية والنقدية، ومستويات الدين العام. ويؤدي هذا الاستقرار إلى توفير بيئة اقتصادية ملائمة للاستثمار

والإنتاج، ويحد من التقلبات الاقتصادية التي قد تؤثر في قرارات المستثمرين والنشاط الاقتصادي بصورة عامة.

8- البنية التحتية

تمثل البنية التحتية أحد العوامل الأساسية الداعمة للنمو الاقتصادي، وتشمل شبكات الطرق، والموانئ، والمطارات، والطاقة، والاتصالات، والخدمات الرقمية. ويسهم تطوير البنية التحتية في خفض تكاليف الإنتاج والنقل، وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية، وزيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يدعم معدلات النمو الاقتصادي. (احمد 2025)

9- الانفتاح التجاري

يساعد الانفتاح على التجارة الدولية في توسيع الأسواق أمام المنتجات الوطنية، وزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية، بما يسهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما يؤدي إلى زيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي وتحفيز النمو الاقتصادي.

10- السياسات الاقتصادية

تلعب السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تؤثر في مستويات الإنفاق العام، والاستثمار، والاستهلاك، والتضخم، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف. وتسهم السياسات الاقتصادية الرشيدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النشاط الإنتاجي، ودعم القطاع الخاص، وتعزيز معدلات النمو.

11- كفاءة سوق العمل

يُعد سوق العمل الكفء من العوامل المهمة للنمو الاقتصادي، حيث يسهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العمالة، وتحسين توزيع الموارد البشرية، ورفع مستويات الإنتاجية. كما تساعد السياسات الداعمة للتوظيف، والتدريب، وتنمية المهارات على زيادة مساهمة القوى العاملة في النشاط الاقتصادي.

12- الشفافية ومكافحة الفساد

تُعد الشفافية ومكافحة الفساد من المحددات المؤسسية الرئيسة للنمو الاقتصادي، إذ يؤدي انخفاض مستويات الفساد إلى تحسين كفاءة المؤسسات، وتعزيز الثقة في الاقتصاد، وزيادة تدفقات الاستثمار، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك، يؤدي انتشار الفساد إلى ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال، وإضعاف المنافسة، وسوء استخدام الموارد، وانخفاض الإنتاجية، وهو ما ينعكس سلبيًا على معدلات النمو الاقتصادي.

13- الادخار وتكوين رأس المال

يسهم ارتفاع معدلات الادخار في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار وتكوين رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتوسيع الأنشطة الاقتصادية. كما يساعد تراكم رأس المال في تمويل المشروعات الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية، ورفع مستويات التشغيل والإنتاج.

14- التطور المالي والمصرفي

يلعب القطاع المالي والمصرفي دورًا مهمًا في دعم النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات، وتمويل المشروعات الاستثمارية، وتوفير الائتمان، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية. كما

يسهم وجود نظام مالي متطور في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النشاط الإنتاجي. (مطر

(2022)

المطلب الخامس: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

يُعد قياس النمو الاقتصادي من الموضوعات الأساسية في علم الاقتصاد، إذ يساعد في تقييم أداء الاقتصاد الوطني، وقياس مدى نجاح السياسات الاقتصادية، وتحديد مستوى التقدم الذي تحققه الدول عبر الزمن. وتعتمد الحكومات والمنظمات الدولية والباحثون على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية التي تعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة مستمرة في الإنتاج والدخل وتحسين مستويات المعيشة. ولا يقتصر قياس النمو الاقتصادي على مؤشر واحد، وإنما يستند إلى مجموعة متكاملة من المؤشرات التي تعطي صورة شاملة عن أداء الاقتصاد وكفاءته واستدامة نموه. وتختلف أهمية كل مؤشر بحسب طبيعة الدراسة والأهداف المرجوة منها، إلا أنها جميعاً تسهم في تفسير واقع الاقتصاد وتحديد اتجاهاته المستقبلية.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي فيما يأتي:

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real Gross Domestic Product)

يُعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أكثر المؤشرات استخداماً في قياس النمو الاقتصادي، ويقصد به القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة بعد استبعاد أثر التضخم. ويتميز هذا المؤشر بقدرته على إظهار الزيادة الحقيقية في الإنتاج، ولذلك يعتمد عليه الاقتصاديون في مقارنة الأداء الاقتصادي بين الفترات المختلفة، ويُعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دليلاً على تحسن النشاط الاقتصادي وزيادة القدرة الإنتاجية.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى، ويُعد المؤشر الأكثر استخدامًا في تقييم الأداء الاقتصادي للدول. فكلما ارتفع معدل النمو، دل ذلك على توسع النشاط الاقتصادي وتحسن مستويات الإنتاج والاستثمار، بينما يشير انخفاضه إلى تباطؤ الاقتصاد أو دخوله في حالة ركود.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر متوسط ما يحصل عليه الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان. ويستخدم لتقييم مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي، إذ إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعكس تحسن مستوى الدخل والقدرة الشرائية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. (الشايب 2023)

معدل الاستثمار

يُعد الاستثمار أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، ولذلك يُستخدم معدل الاستثمار كمؤشر يعكس قدرة الاقتصاد على التوسع في الأنشطة الإنتاجية وزيادة الطاقة الإنتاجية. ويشمل هذا المؤشر الاستثمارات الحكومية والخاصة، وكذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يشير ارتفاع معدلات الاستثمار إلى وجود بيئة اقتصادية جاذبة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

معدل الادخار

يمثل الادخار مصدرًا رئيسًا لتمويل الاستثمار وتكوين رأس المال، لذلك يُعد من المؤشرات المهمة في قياس إمكانات النمو الاقتصادي. فارتفاع معدلات الادخار يوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الإنتاجية، ويقلل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، مما يعزز استدامة النمو الاقتصادي.

مستوى الإنتاجية

تُعد الإنتاجية من المؤشرات الجوهرية للنمو الاقتصادي، حيث تعبر عن كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في إنتاج السلع والخدمات. ويؤدي ارتفاع إنتاجية العمل ورأس المال إلى زيادة حجم الإنتاج دون الحاجة إلى زيادة مماثلة في الموارد المستخدمة، وهو ما يسهم في تحسين القدرة التنافسية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

معدل التشغيل والبطالة

يرتبط النمو الاقتصادي بقدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل، لذلك تُستخدم معدلات التشغيل والبطالة كمؤشرات مهمة لتقييم الأداء الاقتصادي. فارتفاع معدلات التشغيل وانخفاض معدلات البطالة يعكسان توسع النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على العمالة، في حين يشير ارتفاع البطالة إلى ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع النمو.

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرًا مهمًا على جاذبية الاقتصاد الوطني وقدرته على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. ويسهم هذا النوع من الاستثمار في نقل التكنولوجيا والخبرات، وخلق فرص

العمل، وزيادة الإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية، وهو ما يجعله أحد المؤشرات المهمة للنمو الاقتصادي. (بيطاط والطاهر 2024)

كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية

تعكس كفاءة تخصيص الموارد مدى قدرة الاقتصاد على توجيه موارده البشرية والمالية والطبيعية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. ويؤدي تحسين كفاءة تخصيص الموارد إلى زيادة الإنتاجية، وتعظيم العائد الاقتصادي، وتقليل الهدر، بما يدعم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة.

الميزان التجاري والصادرات

تُستخدم الصادرات والميزان التجاري كمؤشرات لقياس أداء الاقتصاد في التجارة الخارجية، حيث يعكس ارتفاع الصادرات قدرة الاقتصاد على المنافسة في الأسواق العالمية، وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي، ودعم النمو الاقتصادي. كما يشير تحسن الميزان التجاري إلى زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز النشاط الاقتصادي.

مستوى التطور التكنولوجي والابتكار

أصبح التقدم التكنولوجي والابتكار من المؤشرات الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث تسهم التقنيات الحديثة والبحث العلمي في تحسين كفاءة الإنتاج، وزيادة القيمة المضافة، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وهو ما يدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام في ظل اقتصاد المعرفة.

مؤشرات الحوكمة والشفافية

تؤثر جودة الحوكمة ومستوى الشفافية في كفاءة الاقتصاد وقدرته على تحقيق النمو، لذلك أصبحت المؤشرات المتعلقة بسيادة القانون، وفعالية الحكومة، ومكافحة الفساد، وجودة التنظيم، من المؤشرات المهمة التي تستخدم في تقييم البيئة الاقتصادية ومدى قدرتها على دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي.

مؤشر التنمية البشرية

على الرغم من أن مؤشر التنمية البشرية يُستخدم بصورة رئيسة في قياس التنمية، فإنه يُعد أيضًا من المؤشرات المساندة للنمو الاقتصادي، لأنه يعكس مستوى التعليم والصحة والدخل، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في إنتاجية رأس المال البشري وقدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المستدام.

معدل التضخم

يُستخدم معدل التضخم بوصفه مؤشرًا مكملًا لتقييم النمو الاقتصادي، إذ إن استقرار الأسعار يسهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد وتشجيع الاستثمار والإنتاج، بينما يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية، وزيادة تكاليف الإنتاج، وإضعاف معدلات النمو الاقتصادي. (السريتي

(2025)

المطلب السادس: معوقات النمو الاقتصادي

يواجه النمو الاقتصادي في مختلف الدول مجموعة من المعوقات التي تحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وتختلف هذه المعوقات من دولة إلى أخرى تبعًا لطبيعة النظام الاقتصادي، ومستوى التنمية، وكفاءة المؤسسات، والظروف السياسية والاجتماعية السائدة. وتمثل هذه المعوقات تحديات رئيسة أمام صانعي السياسات الاقتصادية، لما لها من آثار مباشرة في الاستثمار، والإنتاج، والاستهلاك، والتوظيف، وكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. كما أن

استمرار هذه المعوقات يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد، وتراجع فرص التنمية المستدامة، ومن ثم يصبح التعرف عليها وتحليلها خطوة أساسية في صياغة السياسات والإصلاحات الاقتصادية المناسبة.

وتتمثل أبرز معوقات النمو الاقتصادي فيما يأتي:

الفساد

يُعد الفساد من أهم المعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي، إذ يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وإهدار المال العام، وزيادة تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وإضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية. كما يسهم في تقليل ثقة المستثمرين، وإضعاف بيئة الأعمال، وانخفاض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الإنتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي. ويكتسب هذا العامل أهمية خاصة في الدراسة الحالية، باعتباره المتغير المستقل الذي يتم تحليل أثره في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

ضعف الاستثمار

يمثل انخفاض مستويات الاستثمار أحد أبرز معوقات النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى تراجع التوسع في المشروعات الإنتاجية، وانخفاض تكوين رأس المال، وضعف خلق فرص العمل. كما أن انخفاض الاستثمار يقلل من قدرة الاقتصاد على تطوير بنيته الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، خاصة إذا ارتبط بضعف الحوافز الاستثمارية أو عدم استقرار بيئة الأعمال.

ضعف رأس المال البشري

يؤثر انخفاض مستوى التعليم والتدريب والخبرة والكفاءة المهنية للقوى العاملة في قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو، إذ يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وضعف الابتكار، ويحد من قدرة المؤسسات على مواكبة التطورات التكنولوجية، مما يقلل من كفاءة استخدام الموارد البشرية ويؤثر في الأداء الاقتصادي.

البطالة

تُعد البطالة من أبرز التحديات التي تعوق النمو الاقتصادي، لأنها تعني وجود موارد بشرية غير مستغلة في العملية الإنتاجية. ويؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى انخفاض الدخل القومي، وتراجع الاستهلاك، وزيادة الأعباء المالية على الدولة، فضلاً عن تأثيرها السلبي في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. (عبد العظيم وآخرون 2026)

ضعف الإنتاجية

تؤدي انخفاض إنتاجية العمل ورأس المال إلى تقليل كفاءة العمليات الإنتاجية، وزيادة تكاليف الإنتاج، وضعف القدرة التنافسية للمنشآت، مما يحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة. ويرتبط تحسين الإنتاجية بالاستثمار في التكنولوجيا، والتعليم، والتدريب، وتطوير أساليب الإدارة.

ضعف البنية التحتية

تشكل البنية التحتية المتطورة أحد المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي، وعندما تعاني الدولة من ضعف شبكات النقل، والطاقة، والاتصالات، والخدمات اللوجستية، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع

تكاليف الإنتاج، وصعوبة انتقال السلع والخدمات، وانخفاض جاذبية الاقتصاد للاستثمارات، مما ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي.

عدم الاستقرار السياسي والأمني

يؤدي عدم الاستقرار السياسي أو الأمني إلى زيادة درجة المخاطر التي تواجه المستثمرين، وانخفاض الثقة في الاقتصاد، وتراجع الاستثمارات، وتعطل الأنشطة الاقتصادية. كما يؤثر في قدرة الحكومات على تنفيذ الخطط التنموية طويلة الأجل، مما يحد من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

التضخم المرتفع

يسهم ارتفاع معدلات التضخم في انخفاض القوة الشرائية للأفراد، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة حالة عدم اليقين في الأسواق، مما يؤثر في قرارات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، ويحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مستقرة.

ضعف كفاءة المؤسسات

تؤدي المؤسسات غير الكفؤة إلى بطء الإجراءات الإدارية، وضعف تنفيذ القوانين، وانخفاض جودة الخدمات العامة، وتعقيد بيئة الأعمال، وهو ما ينعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي والاستثمار والإنتاج. كما أن ضعف الحوكمة والمساءلة يزيد من احتمالية انتشار الفساد ويقلل من كفاءة الأداء المؤسسي.

محدودية الابتكار والتقدم التكنولوجي

يُعد ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، وانخفاض مستويات الابتكار، من المعوقات التي تحد من تحسين الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية. فالاقتصادات التي لا تستثمر في التكنولوجيا والابتكار تصبح أقل قدرة على المنافسة وتحقيق النمو المستدام.

ضعف الادخار وتكوين رأس المال

يؤدي انخفاض معدلات الادخار إلى محدودية الموارد المالية المتاحة للاستثمار، مما يقلل من تكوين رأس المال اللازم لتوسيع الأنشطة الإنتاجية. كما يزيد الاعتماد على التمويل الخارجي، وهو ما قد يرفع من مستوى المخاطر الاقتصادية ويؤثر في استدامة النمو. (سليمان 2026)

الاعتماد على مصدر واحد للدخل

يُعد الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد أو مورد طبيعي واحد من أبرز معوقات النمو المستدام، حيث يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للتقلبات الخارجية، مثل تغير أسعار السلع العالمية أو انخفاض الطلب عليها. لذلك، يُعد تنويع مصادر الدخل من أهم متطلبات تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام.

ضعف السياسات الاقتصادية

قد تؤدي السياسات الاقتصادية غير الفعالة إلى انخفاض كفاءة الاقتصاد، سواء من خلال ضعف إدارة المالية العامة، أو عدم كفاءة السياسات النقدية، أو غياب الحوافز الاستثمارية، أو كثرة الإجراءات التنظيمية، مما ينعكس سلبًا على النشاط الاقتصادي ويحد من فرص النمو.

الأزمات والكوارث العالمية

تتعرض للاقتصادات في بعض الأحيان لصدمات خارجية، مثل الأزمات المالية العالمية، أو الجوائح الصحية، أو الكوارث الطبيعية، أو التوترات الجيوسياسية، والتي تؤدي إلى تراجع الإنتاج والتجارة والاستثمار، وانخفاض الطلب العالمي، مما يؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

ضعف الشفافية والمساءلة

يؤدي غياب الشفافية وضعف أنظمة الرقابة والمساءلة إلى زيادة احتمالات سوء الإدارة والفساد، وانخفاض كفاءة الإنفاق العام، وإضعاف ثقة المستثمرين في البيئة الاقتصادية، وهو ما يحد من قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. (عبد المالك 2025)

2.2. الدراسات السابقة:

أولاً.. الدراسات العربية

1. دراسة (عبد السلام وعبد الغني، 2025) بعنوان: "أثر الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد

وتأثيره على النمو الاقتصادي في ماليزيا".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإعلام الرقمي في دعم جهود مكافحة الفساد وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي في ماليزيا، من خلال تحليل العلاقة بين انتشار وسائل الإعلام الرقمي ومستوى الشفافية ومؤشرات الفساد والنمو الاقتصادي. كما سعت الدراسة إلى توضيح دور الإعلام الرقمي في تعزيز المساءلة المجتمعية، وزيادة الوعي بقضايا الفساد، وتحسين بيئة الأعمال بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالتحليل الإحصائي والاقتصادي لبيانات ومؤشرات اقتصادية مرتبطة بالنمو الاقتصادي ومؤشر مدركات الفساد، إضافة إلى تحليل دور الإعلام الرقمي في التأثير على الشفافية والحوكمة خلال فترة الدراسة، بهدف قياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتحديد مدى تأثير الإعلام الرقمي في الحد من الفساد وتعزيز النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإعلام الرقمي يمثل أداة فعالة في مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية ونشر المعلومات ودعم الرقابة المجتمعية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن تحسين مستوى الشفافية والحد من الفساد يساهمان في تعزيز ثقة المستثمرين، وتحسين كفاءة المؤسسات، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، بما يدعم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الإعلام الرقمي وتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة للشفافية والحوكمة الرشيدة.

2. دراسة (علوان، 2025) بعنوان: "تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في العراق".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في العراق، من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين مستويات الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي، وبيان انعكاسات الفساد على الأداء الاقتصادي وكفاءة إدارة الموارد العامة. كما سعت الدراسة إلى توضيح أثر الفساد في الاستثمار والإنفاق الحكومي والإنتاجية، وإبراز أهمية تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في الحد من الآثار الاقتصادية السلبية للفساد.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من البيانات الاقتصادية الرسمية والمؤشرات المتعلقة بالفساد والنمو الاقتصادي، واستخدام أساليب التحليل الاقتصادي والإحصائي

لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وقياس تأثير الفساد في عدد من المؤشرات الاقتصادية، مثل الاستثمار، وكفاءة تخصيص الموارد، والإنفاق الحكومي، والنتائج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ذي دلالة للفساد على النمو الاقتصادي في العراق، حيث بينت النتائج أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى انخفاض كفاءة المؤسسات العامة، وإضعاف بيئة الاستثمار، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وارتفاع تكاليف تنفيذ المشروعات العامة، مما ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية، وتفعيل أجهزة الرقابة والمساءلة، وتطوير التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، بما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي، ورفع كفاءة إدارة الموارد، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

3. دراسة (مهنى، وعبدالغني، 2025) بعنوان: "أثر الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد وتأثيره

على النمو الاقتصادي في ماليزيا."

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد وبيان أثره في تعزيز النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (2003-2023)، من خلال دراسة العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد، وحرية الإعلام، ومعدلات النمو الاقتصادي. كما سعت إلى إبراز كيفية إسهام الإعلام الرقمي في تعزيز الشفافية والمساءلة، ودعم جهود مكافحة الفساد، وانعكاس ذلك على تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، مستفيدة من التجربة الماليزية بوصفها نموذجاً رائداً في توظيف الوسائل الرقمية لدعم الحوكمة الرشيدة .

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب استخدام التحليل الاقتصادي القياسي والإحصاء الوصفي لتحليل العلاقة بين الإعلام الرقمي ومؤشر مدركات الفساد والنمو الاقتصادي،

وذلك بالاعتماد على بيانات ومؤشرات اقتصادية خلال فترة الدراسة، بهدف قياس أثر الإعلام الرقمي في دعم جهود مكافحة الفساد وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي في ماليزيا .

وتوصلت الدراسة إلى أن جهود مكافحة الفساد المدعومة بالإعلام الرقمي تؤدي دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأن تحسين الشفافية وتعزيز المساءلة يساهمان في الحد من الفساد ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي. كما أظهرت النتائج وجود علاقة مترابطة بين مؤشر مدركات الفساد، وحرية الإعلام، والنمو الاقتصادي، حيث يساهم الإعلام الرقمي في تعزيز الشفافية ونشر المعلومات وزيادة الوعي المجتمعي، بما يدعم جهود مكافحة الفساد ويحسن البيئة الاقتصادية، مع التأكيد على أهمية استمرار الإصلاحات المؤسسية والسياسية لتحقيق نتائج أكثر استدامة .

4. دراسة (الحسني، وفوزي 2024) بعنوان: "أثر الفساد الاقتصادي على النمو

الاقتصادي في ماليزيا."

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين مستويات الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي، وبيان مدى انعكاس الفساد على أداء الاقتصاد الماليزي. كما سعت الدراسة إلى توضيح الدور الذي تؤديه جودة المؤسسات والسياسات الاقتصادية في الحد من الآثار السلبية للفساد، مع الاستفادة من التجربة الماليزية بوصفها إحدى التجارب التنموية البارزة في آسيا.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي، حيث تم تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالنمو الاقتصادي والفساد الاقتصادي، بالاعتماد على بيانات اقتصادية وإحصائية لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرين. كما استخدمت الدراسة أساليب التحليل الاقتصادي لتفسير تأثير الفساد على

عدد من المؤشرات الاقتصادية، مثل حجم الاستثمارات، وكفاءة تخصيص الموارد، والإنتاجية، ومدى قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى تراجع كفاءة الأداء الاقتصادي، وإضعاف بيئة الاستثمار، وانخفاض كفاءة تخصيص الموارد، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي. كما بينت الدراسة أن تعزيز الشفافية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتقوية الأجهزة الرقابية، من شأنه أن يساهم في الحد من الفساد وتحسين كفاءة الاقتصاد، بما يدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي.

5. دراسة (الديغة، وأبو عائشة، 2023) بعنوان: "تأثير الفساد الاقتصادي على النمو في الدول

العربية: دراسة قياسية لسنوات الفترة (2008-2021)".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2008-2021)، من خلال قياس طبيعة العلاقة بين مؤشرات الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي، وبيان مدى انعكاس الفساد على الأداء الاقتصادي في الدول العربية. كما سعت الدراسة إلى التعرف على أثر الفساد في جذب الاستثمارات، وكفاءة تخصيص الموارد، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مع تقديم رؤية تستند إلى نتائج التحليل القياسي لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي.

واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي، حيث استخدمت بيانات بانل (Panel Data) لعدد من الدول العربية خلال فترة الدراسة، بالاعتماد على مؤشرات دولية خاصة بالفساد والنمو الاقتصادي،

كما تم توظيف مجموعة من الأساليب القياسية والإحصائية لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة وقياس أثر الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وإضعاف بيئة الاستثمار، وتراجع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، فضلاً عن تأثيره السلبي في كفاءة المؤسسات الحكومية والإنتاجية. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية، وتطوير الأطر التشريعية، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة، ودعم مبادئ الحوكمة الرشيدة، بما يسهم في الحد من الفساد وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام في الدول العربية.

6. دراسة (حسين ومجدي 2022) بعنوان: أثر الفساد على النمو الاقتصادي في

مصر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الفساد باعتباره أحد أبرز الظواهر الاقتصادية والإدارية التي تؤثر على مسار التنمية الاقتصادية، مع التركيز على دراسة أثره على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية. كما تناولت الدراسة أشكال الفساد المختلفة وأسبابه وانعكاساته على الأداء الاقتصادي العام، وذلك في إطار محاولة تفسير العلاقة بين مستويات الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي، حيث تم استخدام بيانات اقتصادية وتحليل العلاقة بين الفساد وعدد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي، بما في ذلك كفاءة الاستثمار، ومستوى الإنتاجية، وتخصيص الموارد. كما سعت الدراسة إلى تفسير كيفية انتقال أثر الفساد إلى الاقتصاد الكلي من خلال قنوات غير مباشرة مثل ضعف الثقة في المؤسسات الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعاملات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي واضح للفساد على النمو الاقتصادي في مصر، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وتقليل حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما ينعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما أشارت النتائج إلى أن تحسين مستويات الشفافية وتفعيل آليات الحوكمة الرشيدة يمكن أن يساهم في الحد من هذه الآثار السلبية وتعزيز الأداء الاقتصادي.

7. دراسة (عبد السلام 2022) بعنوان: "آثار الفساد الإداري والمالي ومدى تأثيره على النمو

الاقتصادي (ليبيا-نموذجًا)."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي في ليبيا، وتحليل طبيعة العلاقة بين انتشار ممارسات الفساد والأداء الاقتصادي، مع بيان مدى تأثير الفساد في إعاقة جهود التنمية الاقتصادية وتقويض كفاءة المؤسسات العامة. كما سعت الدراسة إلى توضيح أبرز صور الفساد الإداري والمالي وأسباب انتشاره، وانعكاساته على إدارة الموارد العامة، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، بما يؤثر في تحقيق النمو الاقتصادي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والبيانات ذات الصلة بالاقتصاد الليبي، مع الاستفادة من المؤشرات الاقتصادية والتقارير المتعلقة بالفساد لتفسير طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي. كما تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية والإدارية للفساد، وأبرزت دور المؤسسات الرقابية والتشريعية في الحد من انتشاره وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري والمالي يُعد من أبرز العوامل التي تحد من تحقيق النمو الاقتصادي في ليبيا، حيث يؤدي إلى سوء إدارة الموارد العامة، وإهدار المال العام، وضعف كفاءة

الإنفاق الحكومي، وتراجع مستوى الخدمات العامة، فضلاً عن انخفاض ثقة المستثمرين وتراجع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما أكدت النتائج أن مكافحة الفساد من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية، وتطوير التشريعات المنظمة للعمل الإداري والمالي، تمثل متطلبات أساسية لتحسين الأداء الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي المستدام في ليبيا.

8. دراسة (بوراس 2022) بعنوان: "أثر الفساد على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر

". (2003-2019).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)، من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين مستويات الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي، وقياس مدى تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للدولة. كما سعت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه الحوكمة والشفافية في الحد من الآثار السلبية للفساد، وبيان انعكاسات الفساد على كفاءة استخدام الموارد العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى بيانات اقتصادية رسمية ومؤشرات دولية تقيس الفساد والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، كما استخدمت مجموعة من الأساليب القياسية والإحصائية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة وقياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي، بما يسمح بتفسير اتجاه وقوة العلاقة بينهما في الاقتصاد الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وإضعاف كفاءة تخصيص الموارد، والحد من جذب الاستثمارات، فضلاً عن تأثيره السلبي في كفاءة الإنفاق العام والإنتاجية الاقتصادية. كما أكدت الدراسة أن تعزيز الشفافية، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة، وتطبيق مبادئ

الحوكمة الرشيدة، تمثل متطلبات أساسية للحد من الفساد وتحسين الأداء الاقتصادي، بما يسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكثر استدامة.

9. دراسة (حوشين ويوسف 2021) بعنوان: "قياس مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة (2003-2019) .

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2019، وذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين مستويات الفساد ومعدلات النمو الاقتصادي، وبيان مدى تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للدولة. كما سعت الدراسة إلى تقييم انعكاسات الفساد على كفاءة الاقتصاد الجزائري، ومدى تأثيره في جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج القياسي، حيث تم استخدام بيانات اقتصادية تغطي فترة الدراسة وتحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والاقتصادية المناسبة لقياس العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي. كما اعتمدت الدراسة على عدد من المؤشرات الاقتصادية، مثل معدل النمو الاقتصادي، ومؤشرات الفساد، وبعض المتغيرات الكلية المؤثرة في الأداء الاقتصادي، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة حول طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ذي دلالة للفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض كفاءة استخدام الموارد، وضعف مناخ الاستثمار، وتراجع فعالية السياسات الاقتصادية، فضلاً عن تأثيره في الحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام. كما أكدت الدراسة أن تحسين مستويات الشفافية،

وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتطوير آليات الرقابة والمساءلة، من شأنه أن يسهم في الحد من الفساد وتحسين الأداء الاقتصادي، بما يدعم تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى واستدامة التنمية في الجزائر.

10. دراسة (صغيري وعلي 2020) بعنوان: "أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو

الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017) .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من عام 1996 إلى عام 2017، من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين مستويات الفساد وجودة الحوكمة ومعدلات النمو الاقتصادي. كما سعت إلى تحديد مدى إسهام مؤشرات الحوكمة، مثل فعالية الحكومة، وسيادة القانون، وجودة التنظيم، والمساءلة، في الحد من الآثار السلبية للفساد وتعزيز الأداء الاقتصادي في الدول العربية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، حيث تم استخدام بيانات بانل (Panel Data) لعدد من الدول العربية خلال فترة الدراسة، مع توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية والاقتصادية لقياس أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي. كما اعتمدت الدراسة على عدد من المؤشرات الدولية الخاصة بالفساد والحوكمة، إلى جانب مؤشرات النمو الاقتصادي، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تعكس طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر تأثيراً سلبياً في النمو الاقتصادي بالدول العربية، في حين كان لمؤشرات الحوكمة أثر إيجابي في تحسين الأداء الاقتصادي والحد من التداعيات السلبية للفساد. كما أظهرت النتائج أن تحسين جودة المؤسسات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية، يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويعزز مناخ الاستثمار، ويحسن كفاءة تخصيص الموارد.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني إصلاحات مؤسسية شاملة تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتفعيل آليات الرقابة ومكافحة الفساد، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية.

ثانياً..الدراسات الاجنبية

1. دراسة (2024 Trabelsi) بعنوان " أثر الفساد على النمو الاقتصادي: أدلة

على وجود علاقة غير خطية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادي من خلال اختبار طبيعة العلاقة غير الخطية بين المتغيرين، وذلك في ضوء الاختلافات التي قد تظهر في تأثير الفساد باختلاف مستوياته. وسعت الدراسة إلى بيان ما إذا كان تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يظل ثابتاً أم أنه يتغير تبعاً لدرجة انتشار الفساد، مع تقديم تفسير أكثر شمولاً للعلاقة مقارنة بالنماذج الخطية التقليدية التي افترضت ثبات تأثير الفساد على النمو الاقتصادي.

واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي، حيث استخدمت نماذج اقتصادية غير خطية لتحليل بيانات اقتصادية لعدد من الدول، بهدف قياس العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي بصورة أكثر دقة. كما استندت إلى مؤشرات دولية لقياس الفساد والنمو الاقتصادي، واستخدمت أساليب إحصائية متقدمة لاختبار وجود تأثيرات غير خطية، بما يسمح بالكشف عن اختلاف حجم واتجاه تأثير الفساد عند مستويات مختلفة من انتشاره.

وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي ليست علاقة خطية، وإنما تختلف باختلاف مستوى الفساد السائد في الاقتصاد. وأظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى آثار سلبية واضحة على النمو الاقتصادي، تتمثل في انخفاض كفاءة المؤسسات، وتراجع الإنتاجية،

وضعف بيئة الاستثمار، وسوء تخصيص الموارد، مما يحد من قدرة الاقتصادات على تحقيق نمو مستدام. كما بينت الدراسة أن الاقتصادات التي تتمتع بمؤسسات قوية ومستويات مرتفعة من الحوكمة تكون أكثر قدرة على الحد من الآثار السلبية للفساد. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة المؤسسات، مع مراعاة الطبيعة غير الخطية للعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي عند تصميم السياسات الاقتصادية وإجراء الدراسات المستقبلية.

2. دراسة (MAKAR et al 2023) بعنوان " أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

أدلة تجريبية من نيجيريا".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الذي يتركه الفساد على النمو الاقتصادي في نيجيريا، من خلال قياس طبيعة العلاقة بين مستويات الفساد والأداء الاقتصادي، وتحديد مدى تأثير الفساد في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. كما سعت الدراسة إلى بيان الكيفية التي يؤثر بها الفساد في بيئة الأعمال والاستثمار، وانعكاس ذلك على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ومستويات الإنتاج، مع تقديم أدلة تطبيقية تساعد في تفسير هذه العلاقة داخل الاقتصاد النيجيري.

واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي، حيث استخدمت بيانات اقتصادية ومؤشرات دولية تغطي الاقتصاد النيجيري، وتم توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية والاقتصادية لاختبار العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي وقياس حجم تأثيره. كما تضمنت الدراسة تحليل عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، إلى جانب مؤشرات قياس الفساد، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة حول طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للفساد على النمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تراجع كفاءة

تخصيص الموارد، وضعف مناخ الاستثمار، وانخفاض الإنتاجية، فضلاً عن زيادة تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية وإضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية. كما أكدت الدراسة أن مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتحسين جودة الحوكمة، تمثل عوامل أساسية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وأوصت بضرورة تطوير الأطر التشريعية والرقابية للحد من الفساد وتعزيز كفاءة الأداء الاقتصادي.

3. دراسة (Uddin & Rahman 2023) بعنوان " أثر الفساد والبطالة والتضخم

على النمو الاقتصادي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد والبطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية، من خلال قياس مدى تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والكشف عن طبيعة العلاقة بينها. كما سعت الدراسة إلى تحديد مدى إسهام الفساد، إلى جانب البطالة والتضخم، في تفسير التباين في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول النامية، بما يساعد في صياغة سياسات اقتصادية أكثر كفاءة.

واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي، حيث استخدمت بيانات بابل (Panel Data) لعينة من الدول النامية خلال فترة زمنية محددة، مع توظيف مجموعة من النماذج الاقتصادية والإحصائية الحديثة لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الفساد، والبطالة، والتضخم) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي). كما اعتمدت الدراسة على مؤشرات دولية لقياس مستويات الفساد، إلى جانب مؤشرات الاقتصاد الكلي، بهدف تقديم تحليل شامل للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي بالدول النامية، كما تبين أن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم يسهم أيضاً في إبطاء معدلات النمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج

أن انتشار الفساد يؤدي إلى انخفاض كفاءة المؤسسات، وسوء تخصيص الموارد، وتراجع مستويات الاستثمار والإنتاجية، مما يحد من قدرة الاقتصادات النامية على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما أوضحت الدراسة أن تحسين جودة الحوكمة، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، إلى جانب تبني سياسات فعالة للحد من البطالة والسيطرة على التضخم، من شأنه أن يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو، وأوصت بضرورة تبني إصلاحات مؤسسية واقتصادية متكاملة لدعم التنمية المستدامة في الدول النامية.

4. دراسة (Spyromitros & Panagiotidis, 2022) بعنوان: " أثر الفساد على

النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتحليل مقارن لمؤشرات قياس الفساد".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية، مع إجراء مقارنة بين أبرز مؤشرات قياس الفساد المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية، وذلك بهدف تحديد مدى اختلاف نتائج قياس تأثير الفساد على النمو الاقتصادي باختلاف المؤشر المستخدم. كما سعت الدراسة إلى توضيح مدى موثوقية مؤشرات الفساد في تفسير الأداء الاقتصادي، وإبراز أهمية اختيار أدوات القياس المناسبة عند دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي، حيث استخدمت بيانات مقطعية وزمنية لعدد من الدول النامية، مع توظيف مجموعة من النماذج الاقتصادية والإحصائية لتحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، بالاعتماد على أكثر من مؤشر دولي لقياس الفساد، مثل مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index – CPI) وغيره من المؤشرات المعتمدة دوليًا. كما أجرت الدراسة مقارنة بين نتائج النماذج المختلفة لقياس مدى تأثير اختلاف مؤشرات الفساد في تفسير العلاقة مع النمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا في النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الفساد إلى انخفاض معدلات الاستثمار، وإضعاف كفاءة المؤسسات، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، مما يحد من قدرة الاقتصادات على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما أظهرت النتائج وجود اختلافات في حجم التأثير تبعًا لمؤشر قياس الفساد المستخدم، الأمر الذي يؤكد أهمية اختيار المؤشرات المناسبة عند دراسة هذه العلاقة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية، وتحسين جودة المؤسسات، وتطوير آليات مكافحة الفساد، إلى جانب الاعتماد على مؤشرات قياس دقيقة وموثوقة عند إعداد السياسات الاقتصادية وإجراء الدراسات المستقبلية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والفساد.

التعليق على الدراسات السابقة

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود العديد من أوجه التشابه بينها وبين الدراسة الحالية، سواء من حيث موضوع الدراسة أو أهدافها أو مناهجها أو نتائجها، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

10- من حيث موضوع الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة تقريبًا في تناول

موضوع أثر الفساد على النمو الاقتصادي، حيث ركزت دراسات علوان (2025) ، والديغة وأبو

عائشة (2023) ، وبوراس (2022) ، وحوشين ويوسف (2021) ، وصغيري وعلي (2020) ،

بالإضافة إلى الدراسات الأجنبية مثل (Trabelsi (2024، و (Makar et al. (2023،

و (Uddin & Rahman (2023، و (Spyromitros & Panagiotidis (2022، على تحليل

العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي وقياس تأثير الفساد في الأداء الاقتصادي للدول، وهو ما

يتفق مع موضوع الدراسة الحالية.

11- من حيث أهداف الدراسة:تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في سعيها إلى قياس أثر الفساد في النمو الاقتصادي وتحليل انعكاساته على مختلف المؤشرات الاقتصادية، حيث هدفت دراسات علوان(2025) ، والحسني وفوزي(2024) ، والديغة وأبو عائشة(2023) ، وبوراس (2022)، وحسين ومجدي (2022) إلى تحليل تأثير الفساد في النمو الاقتصادي والاستثمار وكفاءة استخدام الموارد، وهو ما يتوافق مع أهداف الدراسة الحالية التي تسعى إلى قياس أثر الفساد في معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية.

12- من حيث المنهج المستخدم:اتفقت الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمته دراسات عبد السلام وعبد الغني(2025) ، وعلوان (2025)، ومهنى وعبد الغني(2025) ، وعبد السلام(2022) ، وبوراس(2022) ، في حين اعتمدت بعض الدراسات الأخرى على المنهج القياسي أو التحليل الكمي مثل دراسات الديغة وأبو عائشة(2023) ، وحوشين ويوسف(2021) ، وصغيري وعلي(2020) ، و Trabelsi (2024)، و(2023) Makar et al.، و(2023) Uddin & Rahman، الأمر الذي يعكس اتفاق جميع الدراسات على أهمية استخدام المناهج العلمية المناسبة لتحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي.

13- من حيث المتغيرات المدروسة:تشابهت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اعتبار الفساد متغيراً مستقلاً، بينما يمثل النمو الاقتصادي المتغير التابع، كما تناولت العديد من الدراسات متغيرات فرعية مرتبطة بالنمو الاقتصادي، مثل الاستثمار، وكفاءة تخصيص الموارد، والإنتاجية، وكفاءة المؤسسات، والحوكمة، ومن أبرزها دراسات الحسني وفوزي(2024) ،

وعلوان (2025) ، والديغة وأبو عائشة (2023) ، و (2023) Makar et al. و Spyromitros (2022) & Panagiotidis ، وهو ما يتفق مع الأبعاد التي تناولتها الدراسة الحالية.

14- من حيث النتائج: أجمعت غالبية الدراسات السابقة على أن الفساد يؤثر تأثيرًا سلبيًا في النمو الاقتصادي، حيث توصلت دراسات علوان (2025) ، والحسني وفوزي (2024) ، والديغة وأبو عائشة (2023) ، وبوراس (2022) ، وحوشين ويوسف (2021) ، وحسين ومجدي (2022) ، إضافة إلى الدراسات الأجنبية (2024) Trabelsi ، و (2023) Makar et al. و Uddin & Rahman (2023) ، و Spyromitros & Panagiotidis (2022) ، إلى أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وإضعاف بيئة الاستثمار، وسوء تخصيص الموارد، وتراجع الإنتاجية، وانخفاض كفاءة المؤسسات، وهو ما يتفق مع الإطار النظري الذي استندت إليه الدراسة الحالية.

15- من حيث أهمية الحوكمة والشفافية: اتفقت الدراسة الحالية مع عدد كبير من الدراسات السابقة على أن تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد تمثل من أهم العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي، حيث أكدت دراسات عبد السلام وعبد الغني (2025) ، ومهنى وعبد الغني (2025) ، وعلوان (2025) ، وعبد السلام (2022) ، وصغيري وعلي (2020) ، و Spyromitros & Panagiotidis (2022) أن تحسين جودة المؤسسات وتفعيل الرقابة والمساءلة يساهم في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وتحسين بيئة الاستثمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبصفة عامة، يتضح أن الدراسة الحالية تتفق مع معظم الدراسات السابقة في موضوعها وأهدافها ومتغيراتها والمنهج المستخدم، كما تتفق معها في التأكيد على أن الفساد يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة

في النمو الاقتصادي، وأن الحد منه من خلال تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة وتطوير كفاءة المؤسسات يسهم بصورة مباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

على الرغم من وجود العديد من أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، فإن الدراسة الحالية تتميز بعدد من الجوانب التي تجعلها مختلفة عن الدراسات السابقة، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي:

1- من حيث البيئة التطبيقية:

اختلفت الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة في البيئة التي أجريت فيها، حيث ركزت على المملكة العربية السعودية، في حين تناولت دراسة علوان (2025) العراق، وبوراس (2022)، وحوشين ويوسف (2021) الجزائر، وعبد السلام (2022) ليبيا، وحسين ومجدي (2022) مصر، بينما تناولت دراسات الحسني وفوزي (2024)، وعبد السلام وعبد الغني (2025)، ومهنى وعبد الغني (2025) ماليزيا، كما تناولت دراسة Makar et al. (2023) نيجيريا، في حين شملت دراسة الديغة وأبو عائشة (2023)، وصغيري وعلي (2020) مجموعة من الدول العربية، بينما اعتمدت بعض الدراسات الأجنبية مثل Trabelsi (2024)، وUddin & Rahman (2023)، و Spyromitros & Panagiotidis (2022) على عينات تضم عددًا من الدول، الأمر الذي يمنح الدراسة الحالية خصوصية مرتبطة بالبيئة الاقتصادية السعودية.

2- من حيث نطاق الدراسة:

ركزت الدراسة الحالية على قياس أثر الفساد في أربعة أبعاد محددة للنمو الاقتصادي، وهي: معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية، في حين ركزت بعض الدراسات السابقة على النمو الاقتصادي بصورة عامة، مثل دراسة بوراس (2022)، وعلوان (2025)، وحوشين ويوسف (2021)، بينما تناولت دراسات أخرى متغيرات إضافية، مثل دراسة Uddin & Rahman (2023) التي أضافت البطالة والتضخم، ودراسة صغيري وعلي (2020) التي ركزت على مؤشرات الحوكمة، ودراستي عبد السلام وعبد الغني (2025) ومهنى وعبدالغني (2025) اللتين تناولتا دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد.

3- من حيث المنهجية وأداة جمع البيانات:

اختلفت الدراسة الحالية عن غالبية الدراسات السابقة في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة لجمع البيانات من أفراد العينة، وتحليل آرائهم حول أثر الفساد على النمو الاقتصادي، بينما اعتمدت معظم الدراسات السابقة، مثل الديعة وأبو عائشة (2023)، وبوراس (2022)، وحوشين ويوسف (2021)، وTrabelsi (2024)، وMakar et al. (2023)، وSpyromitros & Panagiotidis (2022)، على البيانات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الدولية والنماذج القياسية، دون الاعتماد على البيانات الميدانية.

4- من حيث مجتمع الدراسة وعينتها:

تميزت الدراسة الحالية باعتمادها على عينة ميدانية مكونة من (251) فردًا من العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، بهدف التعرف على تصوراتهم حول أثر الفساد في النمو الاقتصادي، بينما اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على قواعد البيانات الرسمية والمؤشرات الدولية أو بيانات السلاسل الزمنية وبيانات البائل، دون الاستناد إلى آراء أفراد المجتمع محل الدراسة.

5- من حيث الفترة الزمنية والسياق الاقتصادي:

تأتي الدراسة الحالية في ظل التحولات الاقتصادية والإدارية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية المملكة 2030، والتي ركزت بصورة كبيرة على تعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحسين بيئة الاستثمار، ومكافحة الفساد. وهذا السياق يختلف عن الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات اقتصادية وظروف سياسية ومؤسسية مختلفة، مثل الجزائر، والعراق، وليبيا، ونيجيريا، وماليزيا، والدول العربية مجتمعة.

6- من حيث القيمة العلمية للدراسة:

تتميز الدراسة الحالية بأنها تجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي الميداني، حيث لم تقتصر على تحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية فقط، وإنما قامت بقياس هذه العلاقة من خلال أربعة أبعاد رئيسة للنمو الاقتصادي باستخدام أداة علمية (الاستبانة)، الأمر الذي يوفر نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات الاقتصادية والإدارية داخل المملكة العربية السعودية، ويُعد إضافة إلى الأدبيات العربية التي تناولت هذا الموضوع، لا سيما في البيئة السعودية. وبذلك، فإن الدراسة الحالية تمثل إضافة علمية للدراسات السابقة من خلال تركيزها على البيئة السعودية، واعتمادها على بيانات ميدانية، وتناولها أثر الفساد في أبعاد متعددة للنمو الاقتصادي، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في تعزيز النزاهة والشفافية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة..

ثالثاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب العلمية والمنهجية، حيث أسهمت تلك الدراسات في بناء الإطار الفكري للدراسة وتحديد مسارها البحثي، ويمكن توضيح أوجه الاستفادة فيما يأتي:

1- تحديد مشكلة الدراسة وصياغة أهدافها:

أسهمت الدراسات السابقة، مثل دراسات علوان (2025)، والديغة وأبو عائشة (2023)، وبوراس (2022)، و Trabelsi (2024)، في إبراز أهمية دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، مما ساعد الباحثة في تحديد مشكلة الدراسة الحالية وصياغة أهدافها بما يتناسب مع البيئة السعودية.

2- بناء الإطار النظري للدراسة:

استفادت الدراسة الحالية من الأدبيات والدراسات السابقة في تناول المفاهيم الرئيسة المرتبطة بالفساد والنمو الاقتصادي، وبيان أبعاد كل منهما، والتعرف على أبرز النظريات التي فسرت العلاقة بينهما، مثل الدراسات التي تناولت آثار الفساد على الاستثمار، والإنتاجية، وكفاءة تخصيص الموارد، والحوكمة، ومنها دراسات الحسني وفوزي (2024)، وصغيري وعلي (2020)، و Spyromitros & Panagiotidis (2022).

3- تحديد متغيرات الدراسة وأبعادها:

أسهمت الدراسات السابقة في تحديد المتغيرات الرئيسة للدراسة الحالية، حيث تم اعتماد الفساد باعتباره المتغير المستقل، والنمو الاقتصادي باعتباره المتغير التابع، مع تقسيمه إلى أربعة أبعاد هي: معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية، وذلك بالاستفادة من نتائج دراسات علوان (2025)، والديغة وأبو عائشة (2023)، وحسين ومجدي (2022)، و Makar et al. (2023).

4- اختيار المنهج وأداة الدراسة:

ساعدت الدراسات السابقة في اختيار المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب للدراسة الحالية، كما أفادت في إعداد الاستبانة وصياغة فقراتها بما يتوافق مع أهداف الدراسة ومتغيراتها، وذلك بالاستفادة من الدراسات التي اعتمدت الأسلوب الميداني أو التحليلي في دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، إضافة إلى الاستفادة من المؤشرات التي تناولتها الدراسات القياسية.

5- صياغة فروض الدراسة:

أسهمت نتائج الدراسات السابقة في بناء الفروض الرئيسية والفرعية للدراسة الحالية، حيث بينت معظم الدراسات، مثل بوراس (2022)، وعلوان (2025)، والديغة وأبو عائشة (2023)، و Uddin & Rahman (2023)، وجود علاقة وتأثير بين الفساد والنمو الاقتصادي، الأمر الذي ساعد في صياغة الفروض التي اختبرت أثر الفساد على معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار، وكفاءة تخصيص الموارد، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية.

6- تفسير النتائج ومناقشتها:

استفادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة عند تفسير النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها، حيث تمت مناقشة مدى اتفاق أو اختلاف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات العربية والأجنبية، خاصة دراسات علوان (2025)، والديغة وأبو عائشة (2023)، وبوراس (2022)، و Trabelsi (2024)، و Makar et al. (2023)، و Spyromitros & Panagiotidis (2022)، مما أسهم في تعزيز مصداقية النتائج وإبراز قيمتها العلمية.

7- الاستفادة من التوصيات والمقترحات:

استفادت الدراسة الحالية من التوصيات التي قدمتها الدراسات السابقة، والتي أكدت أهمية تعزيز الشفافية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتفعيل الرقابة والمساءلة، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، وهو ما انعكس في صياغة توصيات الدراسة الحالية بما يتلاءم مع واقع المملكة العربية السعودية ومستهدفات رؤية المملكة 2030.

وبصفة عامة، شكلت الدراسات السابقة قاعدة علمية ومنهجية مهمة للدراسة الحالية، إذ أسهمت في بناء إطارها النظري، وتحديد منهجها وأداتها ومتغيراتها، وصياغة فروضها، وتفسير نتائجها، بما عزز من جودة الدراسة وأسهم في تقديم معالجة علمية أكثر شمولاً لموضوع أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث: منهجية البحث

تُعد المنهجية العلمية حجر الأساس في أي دراسة بحثية، إذ تمثل الإطار التنظيمي الذي يحدد الخطوات والإجراءات التي يتبعها الباحث في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، بما يضمن الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموضوعية يمكن الاعتماد عليها في تفسير الظاهرة محل الدراسة. كما تسهم المنهجية في تعزيز مصداقية البحث من خلال توضيح الأساليب والأدوات المستخدمة في اختبار الفرضيات والإجابة عن تساؤلات الدراسة، بما يحقق الاتساق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي. وفي ضوء طبيعة موضوع الدراسة الحالي، الذي يتمثل في أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فإن اختيار المنهجية المناسبة يُعد أمراً ضرورياً لفهم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتحليلها بصورة كمية قابلة للقياس، حيث تعتمد الدراسة على أسلوب علمي يهدف إلى قياس أثر الفساد على عدد من الأبعاد الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية.

وانطلاقاً من ذلك يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لمنهج الدراسة المستخدم، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة جمع البيانات وإجراءات تصميمها وتحكيمها والتأكد من صدقها وثباتها، بالإضافة إلى تحديد متغيرات الدراسة وأساليب القياس المعتمدة، وكذلك عرض الإجراءات المتبعة في جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها واختبار الفرضيات، بما يضمن تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها بصورة علمية دقيقة ومنهجية.

3.1. منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد من أكثر المناهج ملائمة للدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها وتفسير العلاقات القائمة بينها. حيث يقوم هذا المنهج على دراسة الواقع كما هو في طبيعته، من خلال جمع البيانات الميدانية وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة تعكس طبيعة الظاهرة محل الدراسة.

وفي ضوء موضوع الدراسة الحالي المتمثل في أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يُعد مناسباً، كونه يتيح للباحث دراسة متغير الفساد بوصفه متغيراً مستقلاً، وتحليل تأثيره في متغيرات النمو الاقتصادي المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية.

كما يعتمد هذا المنهج على الأسلوب الكمي في تحليل البيانات، حيث يتم جمع البيانات من خلال أداة الاستبيان الموجهة إلى أفراد العينة، ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بهدف اختبار

الفرضيات وقياس العلاقات بين المتغيرات، وتحديد مدى وجود أثر للفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وبذلك يتيح هذا المنهج إمكانية الوصول إلى نتائج علمية موضوعية يمكن تعميمها في حدود مجتمع الدراسة، ويسهم في تفسير العلاقة بين المتغيرات تفسيراً دقيقاً يستند إلى بيانات واقعية قابلة للقياس والتحليل الإحصائي.

3.2. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وذلك باعتبارهم من الفئات الأكثر ارتباطاً بالبيئة الاقتصادية والإدارية، والأقدر على تكوين تصورات واقعية حول ظاهرة الفساد وانعكاساتها على النمو الاقتصادي. ويستند اختيار هذا المجتمع إلى تنوع خبرات أفرادهِ وتعدد مجالات عملهم، الأمر الذي يتيح رؤية شاملة لمستوى الممارسات الإدارية والاقتصادية داخل المؤسسات المختلفة.

كما يتميز أفراد مجتمع الدراسة بقدرتهم على ملاحظة تأثير الفساد في جوانب متعددة من الأداء الاقتصادي، مثل كفاءة المؤسسات الحكومية، وبيئة الاستثمار، وتخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية، وذلك بحكم تعاملهم المباشر أو غير المباشر مع الإجراءات والسياسات الاقتصادية والإدارية. ومن ثم فإن آرائهم تمثل مصدراً مهماً يمكن الاعتماد عليه في تحليل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بصورة أكثر واقعية وموضوعية.

وبناءً على ذلك، فإن مجتمع الدراسة يُعد مناسباً لطبيعة البحث الحالي، نظراً لارتباطه المباشر بموضوع الدراسة، ولقدرته على توفير بيانات ميدانية تعكس الواقع الفعلي للظاهرة محل البحث.

3.3. عينة الدراسة:

نظرًا لصعوبة الوصول إلى جميع أفراد مجتمع الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة الحالية على العينة العشوائية البسيطة، والتي تُعد من أكثر أساليب المعاينة ملاءمة للدراسات الوصفية التحليلية، حيث تتيح لجميع أفراد الدراسة فرصًا متكافئة للمشاركة في الدراسة، مما يساهم في الحد من التحيز ويعزز من موضوعية النتائج وإمكانية تعميمها في حدود مجتمع الدراسة.

وقد تكونت عينة الدراسة من (251) فردًا من العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، حيث تم اختيارهم بطريقة عشوائية بما يضمن تمثيل مختلف الفئات الوظيفية وشرائح المجتمع المستهدفة. ويُعد هذا الحجم مناسبًا لإجراء التحليلات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة، كما يوفر بيانات كافية لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

وروعي عند اختيار أفراد العينة تنوع خصائصهم الديموغرافية والوظيفية، من حيث الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وجهة العمل، والمسمى الوظيفي، بما يساهم في الحصول على آراء متنوعة تعكس تصورات العاملين حول أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ويزيد من دقة النتائج وموضوعيتها.

كما تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة إلكترونياً، مع توضيح الهدف من الدراسة والتأكيد على أن المشاركة طوعية، وأن جميع المعلومات والبيانات التي يقدمها المشاركون ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مع الالتزام التام بسرية البيانات وعدم الإفصاح عن هوية المشاركين، بما يعزز من مصداقية الاستجابات ودقتها، ويساهم في توفير بيانات موثوقة يمكن الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي واستخلاص النتائج.

3.4. أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الميدانية، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، وقدرتها على جمع البيانات من عدد كبير من أفراد مجتمع الدراسة في وقت مناسب، فضلاً عن سهولة تطبيقها وإمكانية تحليل نتائجها باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة، بما يسهم في اختبار الفرضيات والإجابة عن تساؤلات الدراسة بصورة علمية دقيقة.

وقد تم إعداد الاستبانة بالرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبالاستفادة من المقاييس والدراسات التي تناولت الفساد والنمو الاقتصادي ومؤثراته المختلفة مثل الاستثمار والإنتاجية وكفاءة تخصيص الموارد، بما يضمن شمول الأداة لجميع متغيرات الدراسة وأبعادها، وتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها بصورة منهجية دقيقة.

وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسين، هما:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

ويهدف هذا القسم إلى التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، بما يساعد في وصف العينة وتحليل خصائصها، وقد اشتمل على مجموعة من المتغيرات، وهي:

- الجنس.
- العمر.
- المؤهل العلمي.
- سنوات الخبرة.

القسم الثاني: محاور الاستبانة

ويتضمن هذا القسم العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة وأبعادها المختلفة، وقد اشتمل على محورين رئيسيين، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: الفساد (المتغير المستقل)

ويهدف هذا المحور إلى قياس مستوى إدراك أفراد العينة لمظاهر الفساد الإداري والاقتصادي في بيئة العمل وأثره العام، وقد تضمن (8) فقرات (1-8).

المحور الثاني: النمو الاقتصادي (المتغير التابع)

ويهدف هذا المحور إلى قياس تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وقد تم تقسيمه إلى أربعة أبعاد رئيسية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: البعد الأول - معدل النمو الاقتصادي ويتكون من (6) فقرات (9-14)، وتقيس مدى تأثير الفساد على معدلات النمو الاقتصادي واستدامته وكفاءة الأداء الاقتصادي العام.

ثانياً: البعد الثاني - الاستثمار المحلي والأجنبي ويتكون من (6) فقرات (15-20)، وتقيس أثر الفساد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبيئة الأعمال، وثقة المستثمرين، ومخاطر الاستثمار.

ثالثاً: البعد الثالث - كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية ويتكون من (6) فقرات (21-26)، وتقيس مدى تأثير الفساد في سوء تخصيص الموارد، وكفاءة الإنفاق الحكومي، وعدالة توزيع الموارد، وفعالية التخطيط الاقتصادي.

رابعاً: البعد الرابع - مستوى الإنتاجية الاقتصادية ويتكون من (6) فقرات (27-32)، وتقيس أثر الفساد على إنتاجية المؤسسات، وكفاءة العاملين، وتكاليف الإنتاج، والقدرة التنافسية للاقتصاد.

واعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي (Five-Point Likert Scale) لقياس استجابات أفراد

عينة الدراسة، حيث خُصصت خمس درجات للاستجابة على كل عبارة، وفقاً للتدرج الآتي:

جدول 1 درجات مقياس ليكرت

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

وبذلك تم إعداد الاستبانة بصورة علمية ومنهجية دقيقة تضمن شموليتها وارتباطها المباشر بموضوع الدراسة، بما يساهم في توفير بيانات ميدانية موثوقة يمكن الاعتماد عليها في تحليل أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

ثبات الاستمارة:

ويقصد بالثبات بأنه الحالة التي تكون فيها النتائج متماثلة عند تكرار التجربة، ويعرف بأنه المطابقة الكاملة بين النتائج في المرات المتعددة التي يطبق فيها على نفس الأفراد، لذا تم العمل على حساب معامل الثبات لكل محور ومعامل الثبات الكلي للاستمارة كما يتضح في الجدول التالي:

جدول 2 معامل ثبات كل بعد والثبات الكلي للاستمارة

م	المحاور الأساسية	معامل ألفا كرونباخ	عدد العناصر
1	الفساد	0.894	8
2	معدل النمو الاقتصادي	0.882	6
3	الاستثمار المحلي والأجنبي	0.905	6
4	كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية	0.889	6

6	0.911	مستوى الإنتاجية الاقتصادية	5
32	0.926	المجموع الكلي	

تشير نتائج معامل ألفا كرونباخ الموضحة في الجدول إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات والاتساق الداخلي، مما يعكس مدى تجانس فقرات كل محور في قياس المفهوم الذي وضعت لقياسه. فقد بلغ معامل الثبات لمحور الفساد (0.894)، وهو ما يدل على ارتفاع مستوى الاتساق بين فقراته، في حين بلغ معامل الثبات لبعد معدل النمو الاقتصادي (0.882)، مما يشير إلى تمتع هذا البعد بدرجة ثبات مرتفعة. كما حقق بعد الاستثمار المحلي والأجنبي أعلى قيمة بين الأبعاد بلغت (0.905)، بما يعكس قوة الاتساق الداخلي لفقراته، بينما بلغ معامل الثبات لبعد كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية (0.889)، وهو مستوى يؤكد موثوقية هذا البعد في قياس المتغير المستهدف. كذلك سجل بعد مستوى الإنتاجية الاقتصادية معامل ثبات قدره (0.911)، مما يشير إلى درجة ثبات مرتفعة جدًا. أما بالنسبة للأداة ككل، فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.926)، وهي قيمة مرتفعة تدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والموثوقية، الأمر الذي يؤكد صلاحيتها للتطبيق الميداني، وإمكانية الاعتماد على البيانات التي سيتم جمعها في إجراء التحليلات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج تتسم بالدقة والموضوعية.

3.5. الأساليب الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، سيتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences – SPSS)، وذلك من خلال توظيف الأساليب الإحصائية الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية؛ لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة .
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ للتعرف على اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات ومحاور الاستبانة، وقياس درجة الموافقة عليها .
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ؛ للتحقق من ثبات أداة الدراسة وقياس الاتساق الداخلي لفقراتها .
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) ؛ لقياس أثر الفساد في النمو الاقتصادي واختبار الفرضية الرئيسة للدراسة .

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية تقتصر الدراسة على بحث أثر الفساد بوصفه المتغير المستقل في النمو الاقتصادي بوصفه المتغير التابع، وذلك من خلال دراسة العلاقة بينهما في المملكة العربية السعودية.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية، باعتبارها المجال الجغرافي الذي تُجرى فيه الدراسة الميدانية.
- الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، والذين يشكلون أفراد العينة المستهدفة، وذلك من خلال جمع آرائهم باستخدام الاستبانة.

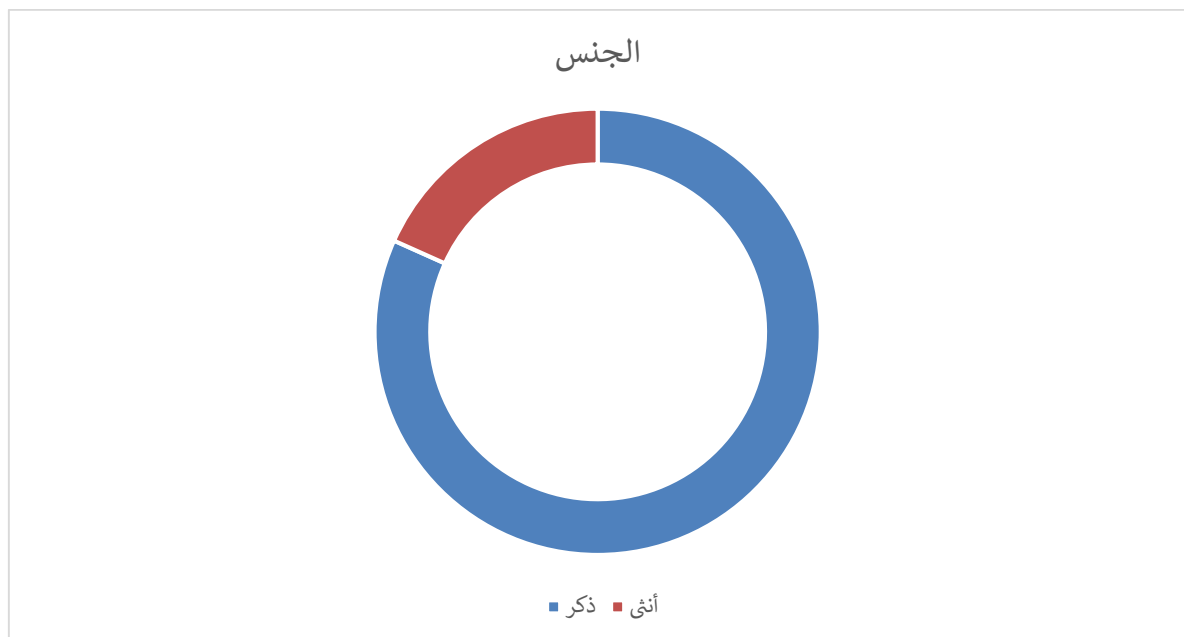
الفصل الرابع: عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها

4.1. تحليل البيانات الأولية

أ- الجنس

جدول 3 توزيع العينة طبقاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	205	81.7
أنثى	46	18.3
المجموع	251	100.0



رسم توضيحي 1 توزيع العينة طبقاً لمتغير الجنس

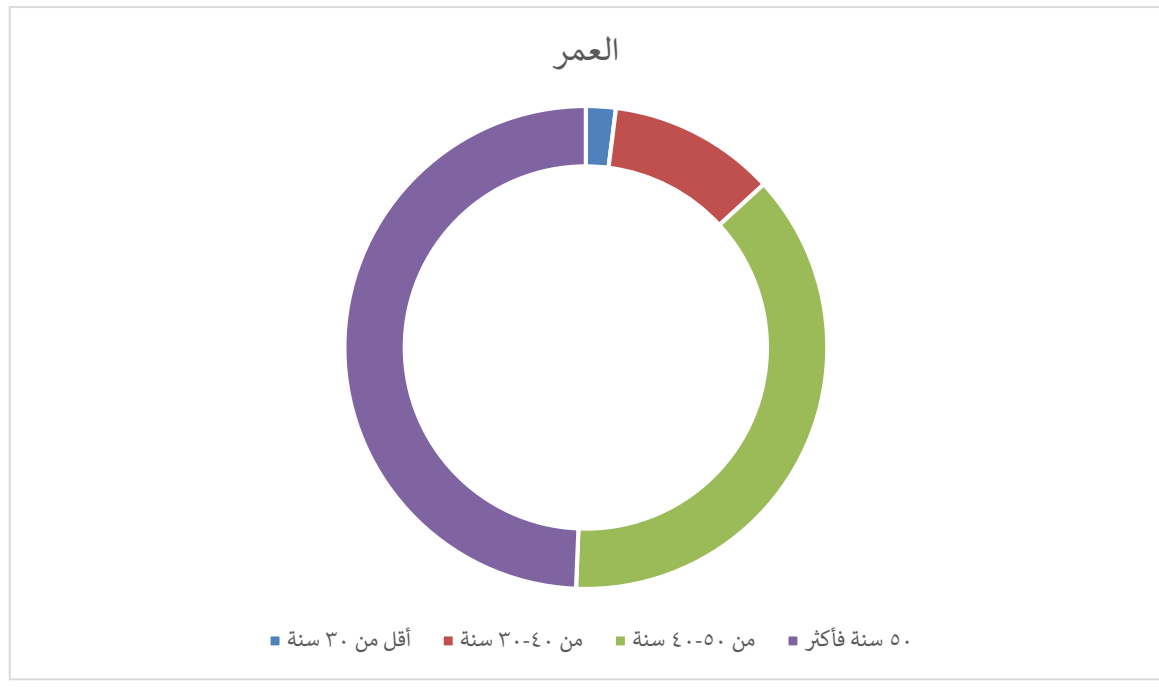
يبين الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس، حيث بلغ عدد الذكور (205) أفراد، بنسبة (81.7%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الإناث (46) مشاركة، بنسبة (18.3%)،

ويلاحظ من هذه النتائج أن غالبية أفراد العينة من الذكور، وهو ما قد يُعزى إلى طبيعة بعض الجهات والقطاعات التي استهدفتها الدراسة، والتي تشهد نسبة أعلى من مشاركة الذكور في الوظائف الإدارية والاقتصادية. كما يُظهر الجدول أن العينة تضمنت كلا الجنسين، مما يسهم في تنوع الآراء والتصورات المتعلقة بموضوع الدراسة، ويعزز من موثوقية النتائج في حدود مجتمع الدراسة.

ب- العمر

جدول 4 توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	5	2
من 30-40 سنة	28	11.2
من 40-50 سنة	94	37.5
50 سنة فأكثر	124	49.4
المجموع	251	100.0



رسم توضيحي 2 توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر

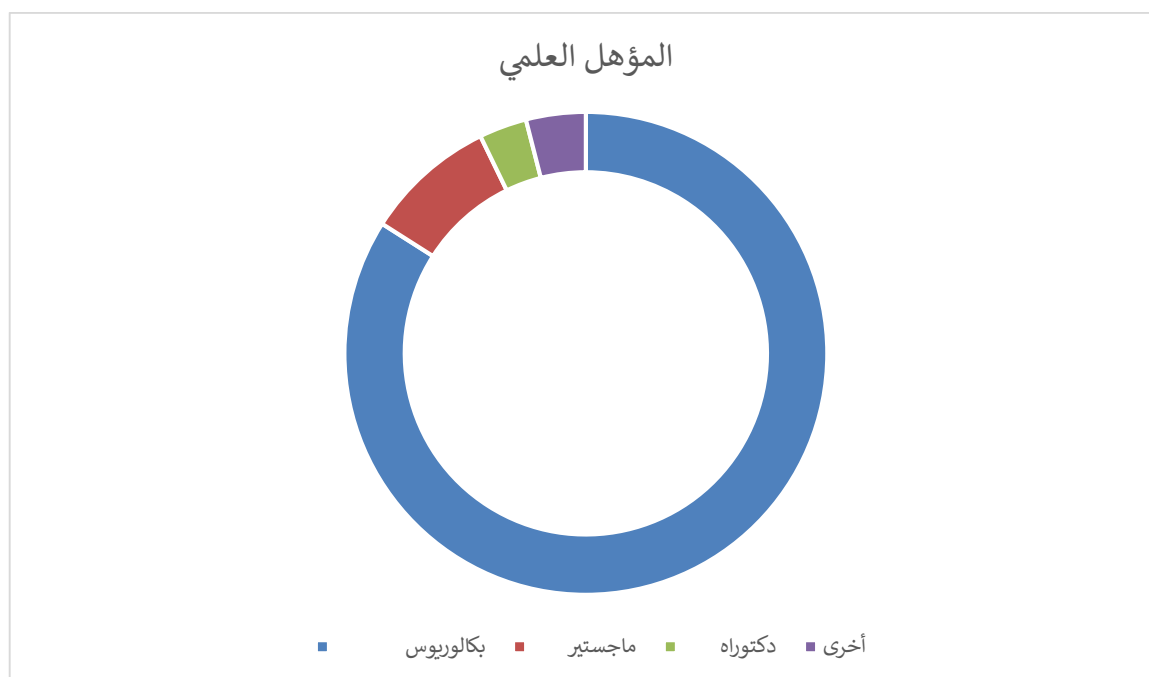
يبين الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر، حيث يتضح أن الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) جاءت في المرتبة الأولى بعدد (124) فرداً، ونسبة (49.4%) من إجمالي أفراد العينة، تلتها الفئة العمرية (من 40 إلى أقل من 50 سنة) بعدد (94) فرداً، ونسبة (37.5%). أما الفئة العمرية (من 30 إلى أقل من 40 سنة) فقد بلغ عدد أفرادها (28) فرداً، بنسبة (11.2%)، في حين جاءت الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) في المرتبة الأخيرة بعدد (5) أفراد فقط، بنسبة (2.0%).

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية الأكبر سناً، وهو ما يعكس امتلاكهم خبرات عملية ومهنية واسعة في بيئات العمل الحكومية والخاصة، الأمر الذي يعزز من قدرتهم على تكوين تصورات أكثر عمقاً حول ظاهرة الفساد وآثارها على النمو الاقتصادي. كما يسهم هذا التنوع في الفئات العمرية في إثراء نتائج الدراسة من خلال الاستفادة من وجهات نظر أفراد يتمتعون بمستويات مختلفة من الخبرة والتجربة العملية.

ت - المؤهل العلمي

جدول 5 توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	211	84.1
ماجستير	22	8.8
دكتوراه	8	3.2
أخرى	10	4
المجموع	251	100.0



رسم توضيحي 3 توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي

يبين الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي، حيث يتضح أن حملة درجة البكالوريوس يمثلون النسبة الأكبر من أفراد العينة، إذ بلغ عددهم (211) فرداً بنسبة (84.1%) من

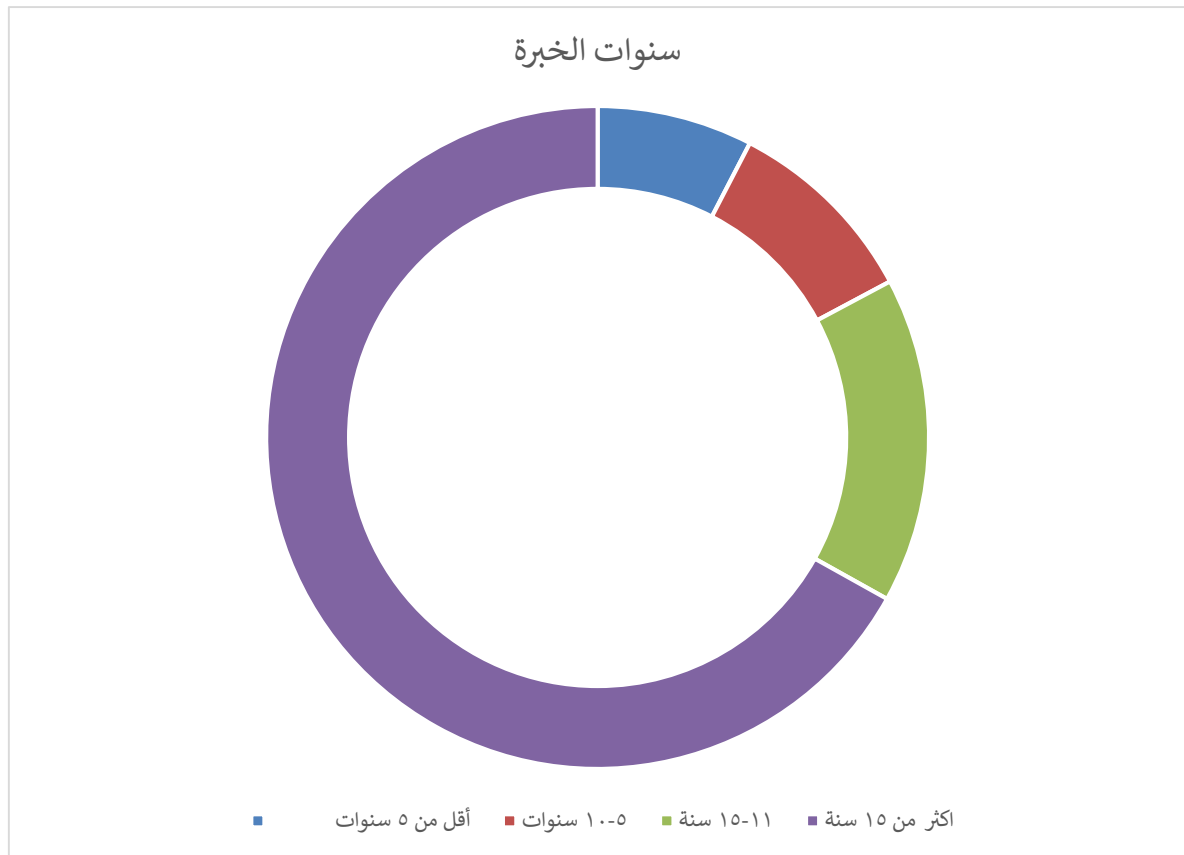
إجمالي العينة، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين يمتلكون مؤهلاً جامعيًا يؤهلهم لفهم موضوع الدراسة والإجابة عن فقرات الاستبانة بصورة واعية. وجاء في المرتبة الثانية حملة درجة الماجستير بعدد (22) فردًا بنسبة (8.8%)، تلتهم فئة المؤهلات الأخرى بعدد (10) أفراد بنسبة (4.0%)، بينما جاءت فئة حملة درجة الدكتوراه في المرتبة الأخيرة بعدد (8) أفراد بنسبة (3.2%).

وتعكس هذه النتائج ارتفاع المستوى العلمي لأفراد العينة، حيث إن جميع المشاركين تقريبًا يحملون مؤهلات جامعية أو أعلى، الأمر الذي يعزز من موثوقية البيانات المستخلصة، ويؤكد قدرة أفراد العينة على تكوين آراء مدروسة حول أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، استنادًا إلى خلفياتهم العلمية وخبراتهم العملية.

ث - سنوات الخبرة

جدول 6 توزيع العينة طبقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	19	7.6
5-10 سنوات	24	9.6
11-15 سنة	40	15.9
أكثر من 15 سنة	168	66.9
المجموع	251	100.0



رسم توضيحي 4 توزيع العينة طبقاً لمتغير سنوات الخبرة

يبين الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة، حيث يتضح أن الفئة التي تمتلك أكثر من 15 سنة من الخبرة جاءت في المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد أفرادها (168) فرداً بنسبة (66.9%) من إجمالي العينة، مما يدل على أن غالبية المشاركين يتمتعون بخبرة عملية طويلة تؤهلهم للإلمام بالجوانب الإدارية والاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة. وجاءت في المرتبة الثانية فئة (11-15 سنة) بعدد (40) فرداً بنسبة (15.9%)، تلتها فئة (5-10 سنوات) بعدد (24) فرداً بنسبة (9.6%)، في حين جاءت فئة (أقل من 5 سنوات) في المرتبة الأخيرة بعدد (19) فرداً بنسبة (7.6%).

وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة يتمتعون بمستويات مرتفعة من الخبرة العملية، حيث إن ما يزيد على ثلثي المشاركين لديهم خبرة تتجاوز خمسة عشر عاماً، وهو ما يعزز من موثوقية آرائهم وتقييماتهم بشأن أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. كما أن هذا التنوع في سنوات

الخبرة يتيح للدراسة الاستفادة من وجهات نظر أفراد يمتلكون خبرات مهنية متفاوتة، الأمر الذي يسهم في تقديم نتائج أكثر شمولاً ودقة.

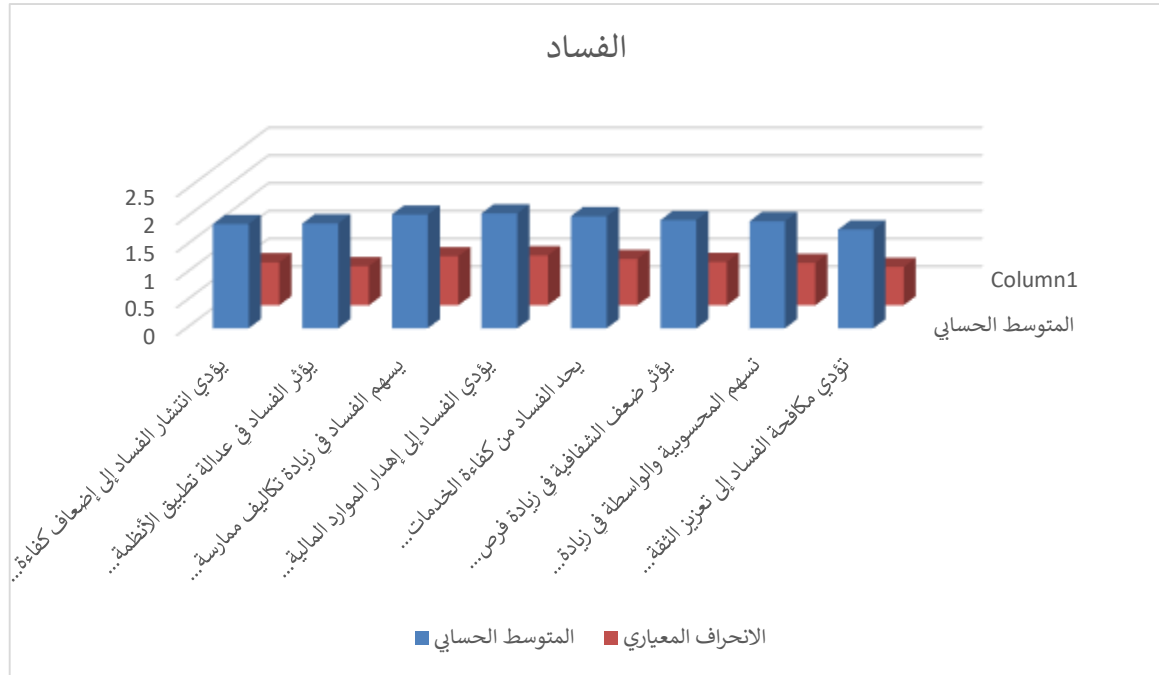
4.2. تحليل محاور الاستبيان

المحور الأول: الفساد

جدول 7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الفساد

م	الفساد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	يؤدي انتشار الفساد إلى إضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية.	1.88	0.774	موافق	5
2	يؤثر الفساد في عدالة تطبيق الأنظمة والقوانين.	1.89	0.705	موافق	4
3	يسهم الفساد في زيادة تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية.	2.05	0.884	موافق	2
4	يؤدي الفساد إلى إهدار الموارد المالية للدولة.	2.07	0.899	موافق	1
5	يحد الفساد من كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمستفيدين.	2.02	0.834	موافق	3
6	يؤثر ضعف الشفافية في زيادة فرص الفساد.	1.95	0.781	موافق	6
7	تسهم المحسوبية والواسطة في زيادة مظاهر الفساد الإداري.	1.93	0.762	موافق	7

8	موافق	0.691	1.78	تؤدي مكافحة الفساد إلى تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية.	8
موافق		0.64736	1.9833	الفساد	



رسم توضيحي 5 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الفساد

تشير نتائج الجدول إلى أن أفراد عينة الدراسة وافقوا على العبارات التي تقيس محور الفساد، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (1.9833) بانحراف معياري قدره (0.64736)، وهو ما يعكس وجود تقارب في استجابات أفراد العينة واتفاقهم على أن الفساد يؤثر في مختلف جوانب الأداء الاقتصادي والمؤسسي.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "يؤدي الفساد إلى إهدار الموارد المالية للدولة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.07) وانحراف معياري (0.899)، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هدر الموارد العامة يُعد من أبرز الآثار المترتبة على الفساد. وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يسهم الفساد

في زيادة تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية" بمتوسط حسابي (2.05)، تلتها العبارة "يحد الفساد من كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمستفيدين" بمتوسط (2.02)، وهو ما يعكس إدراك أفراد العينة لتأثير الفساد في رفع التكاليف الاقتصادية وتراجع جودة الخدمات الحكومية.

كما جاءت العبارة "يؤثر الفساد في عدالة تطبيق الأنظمة والقوانين" بمتوسط حسابي (1.89)، تلتها العبارة "يؤدي انتشار الفساد إلى إضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية" بمتوسط (1.88)، مما يؤكد أن أفراد العينة يرون أن الفساد ينعكس سلباً على كفاءة المؤسسات ويؤثر في تطبيق الأنظمة بعدالة. كذلك حصلت العبارة "يؤثر ضعف الشفافية في زيادة فرص الفساد" على متوسط حسابي بلغ (1.95)، في حين جاءت العبارة "تسهم المحسوبية والواسطة في زيادة مظاهر الفساد الإداري" بمتوسط (1.93)، وهو ما يعكس إدراك المشاركين لأهمية الشفافية والحد من المحسوبية في مكافحة الفساد.

أما العبارة "تؤدي مكافحة الفساد إلى تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.78)، ورغم احتلالها المرتبة الأخيرة، فإنها لا تزال ضمن مستوى الموافقة، الأمر الذي يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن جهود مكافحة الفساد تسهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات الحكومية، وإن كان بدرجة أقل مقارنة ببقية العبارات.

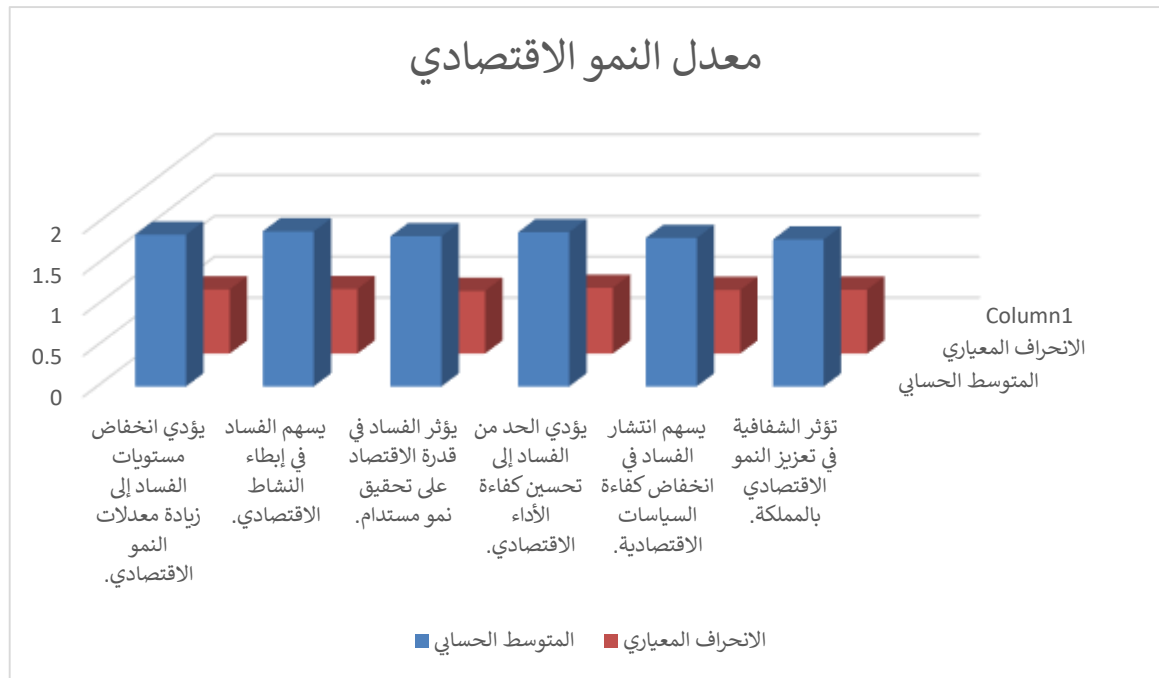
المحور الثاني: والنمو الاقتصادي

البعد الأول: معدل النمو الاقتصادي

جدول 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد معدل النمو الاقتصادي

م	معدل النمو الاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
---	----------------------	-----------------	-------------------	---------	---------

1	يؤدي انخفاض مستويات الفساد إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.	1.86	0.785	موافق	3
2	يسهم الفساد في إبطاء النشاط الاقتصادي.	1.90	0.791	موافق	1
3	يؤثر الفساد في قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام.	1.84	0.767	موافق	4
4	يؤدي الحد من الفساد إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي.	1.89	0.805	موافق	2
5	يسهم انتشار الفساد في انخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية.	1.82	0.779	موافق	5
6	تؤثر الشفافية في تعزيز النمو الاقتصادي بالمملكة.	1.80	0.782	موافق	6
معدل النمو الاقتصادي		1.8629	0.63902	موافق	



رسم توضيحي 6 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمعدل النمو الاقتصادي

تشير نتائج الجدول إلى أن أفراد عينة الدراسة وافقوا على العبارات المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (1.8629)، بانحراف معياري قدره (0.63902)، وهو ما يعكس تقارب استجابات أفراد العينة ووجود اتفاق بينهم على أن الفساد يؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "يسهم الفساد في إبطاء النشاط الاقتصادي" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (1.90) وانحراف معياري (0.791)، مما يدل على إدراك أفراد العينة للدور السلبي الذي يمارسه الفساد في الحد من النشاط الاقتصادي وتقليل كفاءة الأداء الاقتصادي. وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يؤدي الحد من الفساد إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي" بمتوسط حسابي (1.89) وانحراف معياري (0.805)، وهو ما يعكس قناعة أفراد العينة بأن جهود مكافحة الفساد تسهم في تعزيز كفاءة الاقتصاد وتحسين أدائه.

كما جاءت العبارة "يؤدي انخفاض مستويات الفساد إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.86)، تلتها العبارة "يؤثر الفساد في قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام" بمتوسط (1.84)، مما يؤكد إدراك المشاركين للعلاقة الوثيقة بين انخفاض مستويات الفساد وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. في حين جاءت العبارة "يسهم انتشار الفساد في انخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (1.82)، بينما احتلت العبارة "تؤثر الشفافية في تعزيز النمو الاقتصادي بالمملكة" المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.80)، ورغم ذلك فقد جاءت ضمن مستوى الموافقة، بما يعكس اتفاق أفراد العينة على أهمية الشفافية في دعم النمو الاقتصادي.

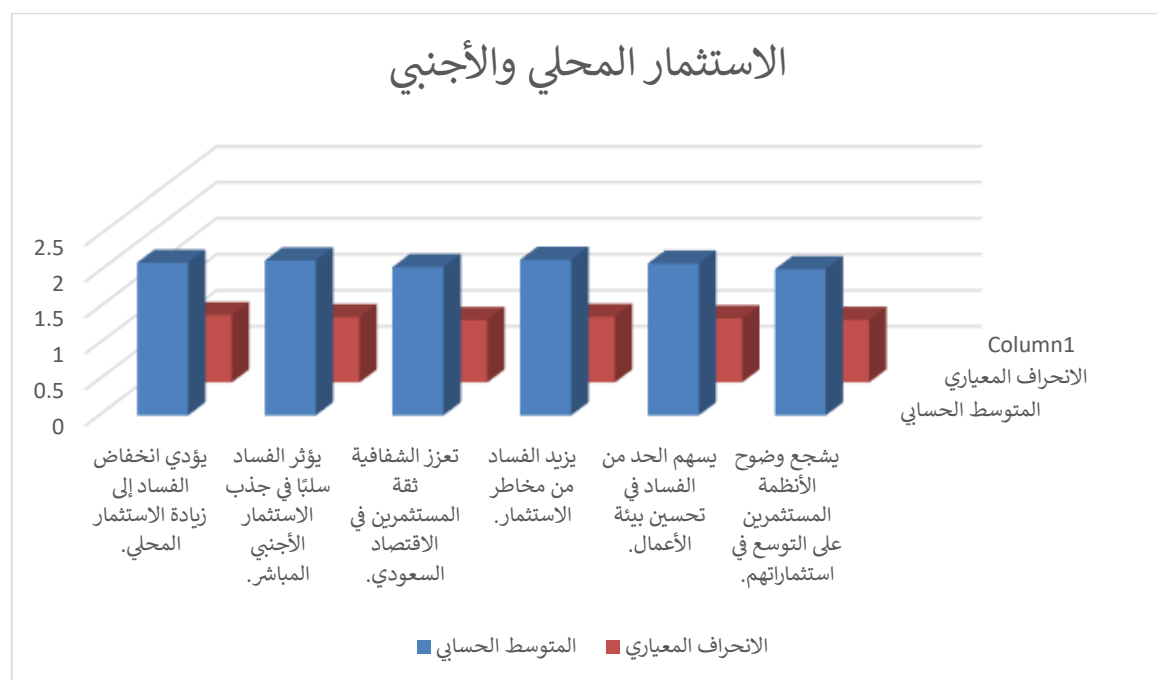
وبوجه عام، تؤكد هذه النتائج أن أفراد العينة يتفقون على وجود علاقة بين مستويات الفساد ومعدل النمو الاقتصادي، وأن الحد من الفساد وتعزيز الشفافية يسهمان في تحسين الأداء الاقتصادي وتهيئة بيئة أكثر ملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة العربية السعودية.

البعد الثاني: الاستثمار المحلي والأجنبي

جدول 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الاستثمار المحلي والأجنبي

م	الاستثمار المحلي والأجنبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	يؤدي انخفاض الفساد إلى زيادة الاستثمار المحلي.	2.12	0.936	موافق	3
2	يؤثر الفساد سلباً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	2.15	0.908	موافق	2

3	تعزز الشفافية ثقة المستثمرين في الاقتصاد السعودي.	2.06	0.865	موافق	5
4	يزيد الفساد من مخاطر الاستثمار.	2.16	0.910	موافق	1
5	يسهم الحد من الفساد في تحسين بيئة الأعمال.	2.11	0.890	موافق	4
6	يشجع وضوح الأنظمة المستثمرين على التوسع في استثماراتهم.	2.03	0.868	موافق	6
الاستثمار المحلي والأجنبي		2.1187	0.79121	موافق	



رسم توضيحي 7 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعء الاستثمار المحلي والأجنبي

تشير نتائج الجدول إلى أن أفراد عينة الدراسة وافقوا على العبارات المتعلقة ببعء الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.1187)، بانحراف معياري قدره (0.79121)،

وهو ما يعكس تقارب استجابات أفراد العينة واتفاقهم على أن الفساد يؤثر بصورة مباشرة في البيئة الاستثمارية بالمملكة العربية السعودية.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "يزيد الفساد من مخاطر الاستثمار" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (2.16) وانحراف معياري (0.910)، مما يدل على إدراك أفراد العينة أن انتشار الفساد يرفع مستوى المخاطر التي يواجهها المستثمرون، ويؤثر في قراراتهم الاستثمارية. وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يؤثر الفساد سلباً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" بمتوسط حسابي (2.15) وانحراف معياري (0.908)، وهو ما يعكس اتفاق أفراد العينة على أن الفساد يعد من العوامل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد.

كما جاءت العبارة "يؤدي انخفاض الفساد إلى زيادة الاستثمار المحلي" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.12)، تلتها العبارة "يسهم الحد من الفساد في تحسين بيئة الأعمال" في المرتبة الرابعة بمتوسط (2.11)، مما يشير إلى إدراك أفراد العينة للدور الإيجابي الذي تؤديه مكافحة الفساد في تحسين المناخ الاستثماري وتعزيز ثقة المستثمرين. وفي المرتبة الخامسة جاءت العبارة "تعزز الشفافية ثقة المستثمرين في الاقتصاد السعودي" بمتوسط حسابي (2.06)، بينما احتلت العبارة "يشجع وضوح الأنظمة المستثمرين على التوسع في استثماراتهم" المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.03)، إلا أنها جاءت أيضاً ضمن مستوى الموافقة، مما يعكس اتفاق أفراد العينة على أهمية وضوح الأنظمة والتشريعات في تشجيع التوسع الاستثماري.

وبصفة عامة، تؤكد النتائج أن أفراد العينة يدركون وجود تأثير واضح للفساد في الاستثمار المحلي والأجنبي، وأن الحد من الفساد وتعزيز الشفافية وتطوير البيئة التنظيمية يساهم في زيادة جاذبية

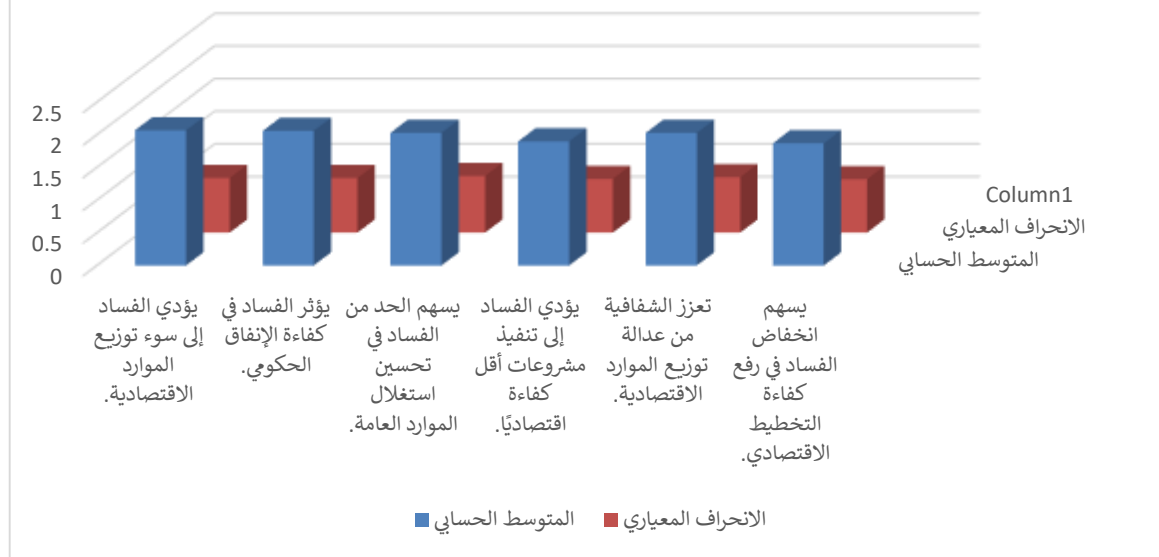
الاقتصاد السعودي للاستثمارات، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين، وهو ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

البعد الثالث: كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية

جدول 10 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية

م	كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	يؤدي الفساد إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية.	2.07	0.836	موافق	1
2	يؤثر الفساد في كفاءة الإنفاق الحكومي.	2.06	0.835	موافق	2
3	يسهم الحد من الفساد في تحسين استغلال الموارد العامة.	2.03	0.867	موافق	3
4	يؤدي الفساد إلى تنفيذ مشروعات أقل كفاءة اقتصاديًا.	1.90	0.821	موافق	5
5	تعزز الشفافية من عدالة توزيع الموارد الاقتصادية.	2.03	0.846	موافق	4
6	يسهم انخفاض الفساد في رفع كفاءة التخطيط الاقتصادي.	1.87	0.815	موافق	6
كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية		2.0183	0.73178	موافق	

كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية



رسم توضيحي 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية

تشير نتائج الجدول إلى أن أفراد عينة الدراسة وافقوا على العبارات المتعلقة بعبء كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.0183)، بانحراف معياري قدره (0.73178)، وهو ما يعكس وجود تقارب في استجابات أفراد العينة واتفاقهم على أن الفساد يؤثر بصورة مباشرة في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها بالشكل الأمثل.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "يؤدي الفساد إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (2.07) وانحراف معياري (0.836)، مما يشير إلى إدراك أفراد العينة أن الفساد يسهم في توجيه الموارد بعيدًا عن الاستخدامات الأكثر كفاءة. وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يؤثر الفساد في كفاءة الإنفاق الحكومي" بمتوسط حسابي (2.06) وانحراف معياري (0.835)، وهو ما يعكس اتفاق المشاركين على أن الفساد يحد من فاعلية الإنفاق العام ويؤثر في تحقيق أهدافه التنموية.

كما جاءت عبارتاً "يسهم الحد من الفساد في تحسين استغلال الموارد العامة" و**"تعزيز الشفافية من عدالة توزيع الموارد الاقتصادية"*** بمتوسط حسابي (2.03) لكل منهما، إلا أن الأولى جاءت في المرتبة الثالثة بانحراف معياري (0.867)، بينما جاءت الثانية في المرتبة الرابعة بانحراف معياري (0.846)، وهو ما يدل على اقتناع أفراد العينة بأهمية مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في رفع كفاءة استخدام الموارد وتحقيق العدالة في توزيعها.

وفي المقابل، جاءت العبارة "يؤدي الفساد إلى تنفيذ مشروعات أقل كفاءة اقتصادياً" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (1.90) وانحراف معياري (0.821)، بينما احتلت العبارة "يسهم انخفاض الفساد في رفع كفاءة التخطيط الاقتصادي" المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.87) وانحراف معياري (0.815)، ورغم ذلك فقد جاءت جميع العبارات ضمن مستوى الموافقة، مما يعكس اتفاق أفراد العينة على أن الحد من الفساد يسهم في تحسين التخطيط الاقتصادي وتعزيز كفاءة إدارة الموارد.

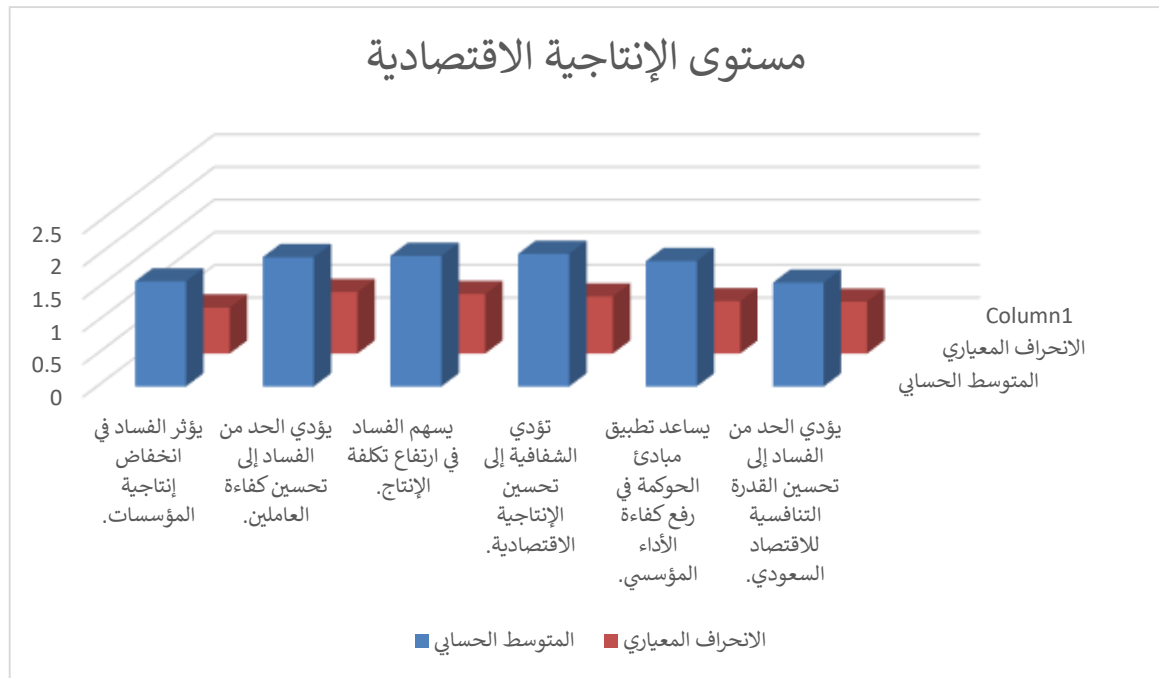
وبصفة عامة، تؤكد هذه النتائج أن أفراد العينة يرون أن الفساد يمثل أحد العوامل المؤثرة في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وأن الحد منه يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعظيم الاستفادة من الموارد العامة، وتعزيز العدالة في توزيعها، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

البعد الرابع: مستوى الإنتاجية الاقتصادية

جدول 11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعدها مستوى الإنتاجية الاقتصادية

س	مستوى الإنتاجية الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
---	----------------------------	-----------------	-------------------	---------	---------

1	يؤثر الفساد في انخفاض إنتاجية المؤسسات.	1.61	0.704	موافق بشدة	5
2	يؤدي الحد من الفساد إلى تحسين كفاءة العاملين.	1.98	0.940	موافق	3
3	يسهم الفساد في ارتفاع تكلفة الإنتاج.	2.00	0.910	موافق	2
4	تؤدي الشفافية إلى تحسين الإنتاجية الاقتصادية.	2.03	0.874	موافق	1
5	يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة في رفع كفاءة الأداء المؤسسي.	1.92	0.801	موافق	4
6	يؤدي الحد من الفساد إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.	1.59	0.794	موافق	6
مستوى الإنتاجية الاقتصادية		1.9060	0.74732	موافق	



رسم توضيحي 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الإنتاجية الاقتصادية

تشير نتائج الجدول إلى أن أفراد عينة الدراسة وافقوا على العبارات المتعلقة ببعد مستوى الإنتاجية الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (1.9060)، بانحراف معياري قدره (0.74732)، وهو ما يعكس تقارب استجابات أفراد العينة واتفاقهم على وجود تأثير للفساد في مستوى الإنتاجية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية.

وعلى مستوى العبارات، جاءت العبارة "تؤدي الشفافية إلى تحسين الإنتاجية الاقتصادية" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (2.03) وانحراف معياري (0.874)، مما يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية الشفافية في رفع مستوى الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي. وجاءت في المرتبة الثانية العبارة "يسهم الفساد في ارتفاع تكلفة الإنتاج" بمتوسط حسابي (2.00) وانحراف معياري (0.910)، وهو ما يعكس اتفاق المشاركين على أن الفساد يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية، بما ينعكس سلباً على كفاءة العملية الإنتاجية.

كما جاءت العبارة "يؤدي الحد من الفساد إلى تحسين كفاءة العاملين" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (1.98) وانحراف معياري (0.940)، تلتها العبارة "يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة في رفع كفاءة الأداء المؤسسي" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (1.92) وانحراف معياري (0.801)، مما يشير إلى إدراك أفراد العينة للدور الذي تؤديه الحوكمة ومكافحة الفساد في تعزيز كفاءة الموارد البشرية والأداء المؤسسي.

وفي المرتبة الخامسة جاءت العبارة "يؤثر الفساد في انخفاض إنتاجية المؤسسات" بمتوسط حسابي (1.61) وانحراف معياري (0.704)، بينما احتلت العبارة "يؤدي الحد من الفساد إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي" المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.59) وانحراف معياري (0.794). ورغم انخفاض المتوسطين مقارنة ببقية العبارات، فإنهما يعكسان استمرار اتفاق أفراد العينة على وجود علاقة بين الحد من الفساد وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد.

وبصفة عامة، تؤكد النتائج أن أفراد العينة يرون أن تعزيز الشفافية، وتطبيق مبادئ الحوكمة، والحد من الفساد تسهم في رفع مستوى الإنتاجية الاقتصادية، من خلال تحسين كفاءة المؤسسات والعاملين، وخفض تكاليف الإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي، وهو ما يدعم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ملاحظة منهجية: توجد ملاحظة بسيطة في الجدول؛ إذ إن العبارة الأولى تحمل متوسطاً حسابياً (1.61) واتجاهها مكتوب "موافق بشدة"، بينما المتوسط العام للمحور (1.9060) واتجاهه "موافق". لذلك ينبغي التأكد من أن تصنيف الاتجاهات يتوافق مع المقياس الذي اعتمدته في الدراسة (سواء كان المتوسط الأقل يمثل موافقة أعلى أو العكس)، حتى لا يحدث تعارض عند مناقشة النتائج.

4.3. اختبار الفرضيات

تتبلور فروض الدراسة فيما يلي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفساد والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة.

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية بعض الفرضيات الفرعية التي تتمثل في الآتي:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفساد على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية .

جدول 12 تأثير الفساد على معدل النمو الاقتصادي

Model Summary

Model	R	Adjusted R	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
				R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.67	.456	.34880	.456	144.176	1	17	.000

a. Predictors: (Constant), الفساد

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	17.540	1	17.540	44.176	.000 ^b
Residual	20.926	172	.122		
Total	38.466	173			

a. Dependent Variable: معدل النمو الاقتصادي

b. Predictors: (Constant), الفساد

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

1	(Constant)	.454	.085		5.359	.000
	الفساد	.682	.057	.675	12.007	.000

a. Dependent Variable: معدل النمو الاقتصادي

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر الفساد في معدل النمو الاقتصادي، وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجداول السابقة.

أظهرت نتائج ملخص النموذج (Model Summary) وجود علاقة ارتباط موجبة بين الفساد ومعدل النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (0.675)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ذات قوة متوسطة إلى مرتفعة بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.456)، مما يعني أن الفساد يفسر ما نسبته 45.6% من التباين في معدل النمو الاقتصادي، بينما تعزى النسبة المتبقية البالغة 54.4% إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

كما أوضحت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F بلغت (144.176)، وبمستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000)، وهو مستوى يقل عن (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار يتمتع بدلالة إحصائية، وأن المتغير المستقل (الفساد) له تأثير معنوي في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

وأظهرت نتائج جدول معاملات الانحدار (Coefficients) أن معامل الانحدار غير المعياري (B) للفساد بلغ (0.682)، بينما بلغ معامل الانحدار المعياري (Beta) (0.675)، كما بلغت قيمة t عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على معدل النمو الاقتصادي.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على معدل النمو الاقتصادي.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية.

جدول 13 تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي

Model Summary

Model	R	R Square		Std. Error of Estimate	R Square Change	Change Statistics			
		Adjusted R Square				F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.642 ^a	.413	.409	.36241	.413	120.873	1	172	.000

a. Predictors: (Constant), الفساد

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15.876	1	15.876	20.873	.000 ^b
	Residual	22.591	172	.131		
	Total	38.466	173			

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلي والأجنبي

b. Predictors: (Constant), الفساد

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.573	.082		6.988	.000
	الفساد	.535	.049	.642	10.994	.000

a. Dependent Variable: الاستثمار المحلي والأجنبي

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي، وقد أظهرت النتائج الواردة في الجداول السابقة ما يلي:

أوضحت نتائج ملخص النموذج (Model Summary) أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.642)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات قوة متوسطة بين الفساد والاستثمار المحلي والأجنبي. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.413)، وهو ما يعني أن الفساد يفسر ما نسبته 41.3% من التباين في الاستثمار المحلي والأجنبي، في حين تعزى النسبة المتبقية البالغة 58.7% إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

كما بينت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F بلغت (120.873)، عند مستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار يتمتع بدلالة إحصائية، وأن المتغير المستقل (الفساد) يؤثر بصورة معنوية في المتغير التابع (الاستثمار المحلي والأجنبي).

وأظهرت نتائج جدول معاملات الانحدار (Coefficients) أن معامل الانحدار غير المعياري (B) للفساد بلغ (0.535)، في حين بلغ معامل الانحدار المعياري (Beta) (0.642)، كما بلغت قيمة t (10.994) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يؤكد وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفساد على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .

جدول 14 تأثير الفساد على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Sig. F Change
					R Square Change	F Change	df1	df2	
1	.720 ^a	.518	.516	.41910	.518	267.881	1	249	.000

a. Predictors: (Constant), الفساد

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	47.051	1	47.051	267.881	.000 ^b
	Residual	43.735	249	.176		
	Total	90.786	250			

a. Dependent Variable: كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية

b. Predictors: (Constant), الفساد

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.761	.076		10.052	.000

الفساد	.548	.034	.720	16.367	.000
--------	------	------	------	--------	------

a. Dependent Variable: كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر الفساد على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وقد أظهرت النتائج الواردة في الجداول السابقة ما يلي:

أوضحت نتائج ملخص النموذج (Model Summary) أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.720)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين الفساد وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.518)، وهو ما يعني أن الفساد يفسر ما نسبته 51.8% من التباين في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، بينما تعزى النسبة المتبقية البالغة 48.2% إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

كما بينت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F بلغت (267.881)، عند مستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار يتمتع بدرجة عالية من الدلالة الإحصائية، وأن المتغير المستقل (الفساد) يؤثر بصورة معنوية في المتغير التابع (كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية).

وأظهرت نتائج جدول معاملات الانحدار (Coefficients) أن معامل الانحدار غير المعياري (B) بلغ (0.548)، بينما بلغ معامل الانحدار المعياري (Beta) (0.720)، كما بلغت قيمة t (16.367) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يؤكد وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية.

وتشير قيمة معامل الانحدار الموجب إلى أن التغير في متغير الفساد يرتبط بتغير مماثل في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية. وإذا كان ترميز مقياس الفساد في الاستبيان يعكس أن ارتفاع الدرجة يمثل انخفاض مستويات الفساد أو تحسن جهود مكافحته، فإن هذه النتيجة تعني أن الحد من الفساد يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، وهو ما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أهمية الشفافية والنزاهة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للفساد على مستوى الإنتاجية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .

جدول 15 تأثير الفساد على مستوى الإنتاجية الاقتصادية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.709 ^a	.503	.501	.42555	.503	252.330	1	249	.000

a. Predictors: (Constant), الفساد

ANOVA^a

	Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	45.695	1	45.695	252.330	.000 ^b
	Residual	45.091	249	.181		
	Total	90.786	250			

a. Dependent Variable: مستوى الإنتاجية الاقتصادية

b. Predictors: (Constant), الفساد

Coefficients^a

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
Model		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.744	.079		9.424	.000
	الفساد	.584	.037	.709	15.885	.000

a. Dependent Variable: مستوى الإنتاجية الاقتصادية

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر الفساد على مستوى الإنتاجية الاقتصادية، وقد أظهرت النتائج الواردة في الجداول السابقة ما يلي:

أوضحت نتائج ملخص النموذج (Model Summary) أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.709)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين الفساد ومستوى الإنتاجية الاقتصادية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.503)، وهو ما يعني أن الفساد يفسر ما نسبته 50.3% من التباين في مستوى الإنتاجية الاقتصادية، بينما تعزى النسبة المتبقية البالغة 49.7% إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

كما بينت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة F بلغت (252.330)، عند مستوى دلالة إحصائية (Sig.=0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار يتمتع بدلالة إحصائية مرتفعة، وأن المتغير المستقل (الفساد) يؤثر بصورة معنوية في المتغير التابع (مستوى الإنتاجية الاقتصادية).

وأظهرت نتائج جدول معاملات الانحدار (Coefficients) أن معامل الانحدار غير المعياري (B) بلغ (0.584)، بينما بلغ معامل الانحدار المعياري (Beta) (0.709)، كما بلغت قيمة t عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يؤكد وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على مستوى الإنتاجية الاقتصادية.

وتشير قيمة معامل الانحدار الموجب إلى أن التغير في متغير الفساد يرتبط بتغير مماثل في مستوى الإنتاجية الاقتصادية. وإذا كان ترميز مقياس الفساد في الاستبيان يعكس أن ارتفاع الدرجة يدل على انخفاض مستويات الفساد أو تحسن جهود مكافحته، فإن هذه النتيجة تعني أن الحد من الفساد يسهم في تحسين إنتاجية المؤسسات، ورفع كفاءة العاملين، وخفض تكاليف الإنتاج، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي، وهو ما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أن الشفافية والحوكمة الرشيدة تمثلان من أهم العوامل الداعمة لرفع الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على مستوى الإنتاجية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وقبول الفرضية

البديلة التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للفساد على مستوى الإنتاجية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة ميدانية استهدفت العاملين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تحليل طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، وقياس مدى تأثير الفساد في عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية. كما سعت الدراسة إلى بيان أهمية تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في الحد من آثار الفساد، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تركز على بناء اقتصاد مزدهر قائم على الكفاءة والشفافية والاستدامة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الفساد يمثل أحد العوامل المؤثرة بصورة مباشرة في الأداء الاقتصادي، وأن الحد من مظاهره يسهم في تحسين بيئة الاستثمار، ورفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وتعزيز الإنتاجية، وزيادة فاعلية المؤسسات الحكومية، وهو ما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي. كما بينت النتائج أن تعزيز الشفافية، وتطوير الأنظمة الرقابية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، تعد من أهم المرتكزات التي تسهم في بناء اقتصاد أكثر كفاءة وتنافسية، قادر على تحقيق النمو المستدام وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

النتائج العامة للدراسة

- أثبتت نتائج الفرضية الرئيسية وجود أثر ذي دلالة إحصائية للفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يؤكد وجود علاقة مؤثرة بين مستوى الفساد ومؤشرات النمو الاقتصادي .
- أكدت نتائج الفرضية الفرعية الأولى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للفساد على معدل النمو الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن الفساد يؤثر بصورة معنوية في معدلات النمو الاقتصادي، وأن الحد من الفساد يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحسين كفاءة السياسات الاقتصادية .
- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية وجود أثر ذي دلالة إحصائية للفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث تبين أن انخفاض مستويات الفساد يعزز ثقة المستثمرين، ويحسن بيئة الأعمال، ويزيد من قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .
- أثبتت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للفساد على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، حيث أوضحت النتائج أن الحد من الفساد يساهم في تحسين توزيع الموارد، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز جودة التخطيط الاقتصادي، بما ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي .
- أكدت نتائج الفرضية الفرعية الرابعة وجود أثر ذي دلالة إحصائية للفساد على مستوى الإنتاجية الاقتصادية، حيث تبين أن مكافحة الفساد تساهم في رفع كفاءة المؤسسات، وتحسين إنتاجية العاملين، وخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد .

- أوضحت النتائج الوصفية أن أفراد عينة الدراسة أبدوا مستويات موافقة مرتفعة تجاه جميع محاور الدراسة، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا لخطورة الفساد وآثاره السلبية في النمو الاقتصادي، وقناعة بأهمية الشفافية والحوكمة في تعزيز الأداء الاقتصادي .
- أظهرت نتائج الدراسة أن كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية كانت من أكثر الأبعاد تأثرًا بالفساد، تلتها مستوى الإنتاجية الاقتصادية، ثم معدل النمو الاقتصادي، فالاستثمار المحلي والأجنبي، وهو ما يبرز أهمية تحسين إدارة الموارد وتعزيز الرقابة المؤسسية لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة .
- أكدت النتائج أن تطوير البيئة التشريعية والرقابية، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، يسهمان في تحسين جودة المؤسسات الاقتصادية والإدارية، ورفع كفاءة الأداء الحكومي، بما يدعم تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .

توصيات الدراسة

- الاستمرار في تعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال تطوير الأنظمة والتشريعات التي تدعم النزاهة والشفافية، وتضمن تطبيق القوانين بعدالة وكفاءة .
- دعم استقلالية الأجهزة الرقابية وتمكينها من أداء مهامها بكفاءة، مع تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة بما يرفع من كفاءة اكتشاف ممارسات الفساد والحد منها .
- تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل الجهات الحكومية والقطاع الخاص، بما يشمل الإفصاح والشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر، بما يسهم في تحسين جودة الأداء المؤسسي .

- تحسين بيئة الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتطوير الخدمات الحكومية الرقمية، ورفع مستوى الشفافية في الأنظمة الاقتصادية، بما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب .
- رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال تعزيز الرقابة على الإنفاق العام، وتطبيق معايير الكفاءة الاقتصادية عند تنفيذ المشروعات الحكومية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد .
- تعزيز التحول الرقمي في الجهات الحكومية، والتوسع في استخدام الأنظمة الإلكترونية التي تقلل التدخل البشري، وترفع مستوى الشفافية، وتحد من فرص الفساد الإداري والمالي .
- نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال تنفيذ برامج توعوية وتدريبية تستهدف العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، بما يساهم في ترسيخ القيم الأخلاقية والمهنية .
- دعم الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال تطوير برامج التدريب والتأهيل، بما يرفع مستوى الإنتاجية ويعزز كفاءة الأداء المؤسسي .
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مبادرات مكافحة الفساد وتحسين بيئة الأعمال، بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .
- تشجيع إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول أثر الفساد على متغيرات اقتصادية أخرى، مثل كفاءة الإنفاق الحكومي، والتنافسية الدولية، والاستدامة المالية، مع إجراء دراسات مقارنة بين المملكة العربية السعودية ودول أخرى للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مكافحة الفساد وتعزيز النمو الاقتصادي .

المراجع :

أولاً: المراجع العربية

- حوشين, يوسف. (2021). قياس مدى تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر (الفترة 2003-2019). *recherches économiques*, 16(1), 170-189.
- أ. د. السيد محمد أحمد السريتي, د. منال محمد لطفي. (2025). أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1974-2023). *Journal of Economic Studies*.
- أ. محمد أحمد عبد اللطيف الأبيض. (2025). دور الإيرادات غير النفطية والاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي الليبي: دراسة نظرية تطبيقية 2011-2024. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*, 929-945.
- أبو غرارة, أحمد سعيد فؤاد. (2024). أثر الفساد على عجز الموازنة في الدول النامية خلال الفترة (2010-2019). *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*, 61(6), 119-166.
- أحمد, د. محمد عبد رب النبي. (2025). -أثر الفساد على تراكم الدين العام فى إفريقيا: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (2000-2024). *مجلة الدراسات الأفريقية*, 47(2), 1-36.
- اسامه ابراهيم النحال, ابراهيم. (2024). التأثير السلبي للفساد علي مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي The negative impact of corruption on the domestic and foreign investment climate. *روح القوانين*, 36(108), 1357-1509.
- أسماء قسم محمد. (2022). اثر الفساد في تدهور الحضارات (تدهور الحضارة الإسلامية- دراسة تحليلية). *Contemporary Islamic Studiens Magazine*, 31(31).

إيمان عبد السلام, عبد الله محمد الش, & احمد جمعة عبد الغ. (2025). أثر الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد وتأثيره على النمو الاقتصادي في ماليزيا. *Zagazig Journal of Agricultural Research*, 52, (2).

بطران, احمد محمد سامي. (2024). أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسته قياسييه للفترة من (2003 الي 2020). *مجلة البحوث الإدارية*, 42, (1).

بوراس, بودالية, قدودو, & جميلة. (2022). أثر الفساد على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2003-2019). *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات*, 15, (1), 1301-1322.

بوسعدية, عبد المالك, عثمان, لخلف. (2025). نظرية النمو الاقتصادي و علاقتها برأس المال البشري. *دفا تر البحوث العلمية*, 13, (2), 448-472.

بيان الشايب, أ. د محمد حمزه. (2023). أثر الإصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في مصر. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية*, 39, (4).

بيطاط, سلمى, جليط, الطاهر (مشرف). (2024). أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية-دراسة قياسية (Doctoral dissertation)

التجاني, يمينه, علاوى, محمد لحسن. (2023). أثر الفساد المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المؤشرات الدولية خلال الفترة (2010-2020). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*, 10, (1), 93-106.

جعفري, لطفي. (2025). أثر الفساد على التنمية المستدامة دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل لحالة بعض الدول العربية خلال الفترة 1995-2020 (Doctoral dissertation)

الحسني, نرمين عبدالحميد, طاحون, يسري حسين, أحمد فوزي. (2024). أثر الفساد الاقتصادي على النمو الاقتصادي في ماليزيا. *Zagazig Journal of Agricultural Research*, 51, (2), 347-

354.

حسين مهنى, إيمان عبد السلام, الشناوي, عبدالله محمد, عبدالغني, & احمد جمعة. (2025). أثر الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد وتأثيره على النمو الاقتصادي في

ماليزيا. *Zagazig Journal of Agricultural Research*, 52(2), 395-401.

حسين, مجدى ماجد محمد. (2022). أثر الفساد علي النمو الاقتصادي في مصر. *المجلة العلمية*

للدراسات والبحوث المالية والتجارية, 3(2), 33-57.

حلاز, أسامة, شامي, يمين. (2026). طبيعة تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*, 10(1), 365-383.

خفة سعد مصطفى. (2026). أثر النمو الاقتصادي في ترسيخ دعائم الدولة الصفوية. *مجلة بحوث كلية الآداب. جامعة المنوفية*.

د. فتحية ميلود ادريس, د. إبراهيم عبد الهادي, & أ. د. عبد العالي بوحويش. (2023). دراسة اقتصادية للطاقة الإنتاجية والاستهلاكية من الانتجة الداجنية في ليبيا خلال الفترة (2000-2020). *المجلة الليبية للاقتصاد الزراعي*, 1(1).

سليمان, عبد الراضي محمد, صلاح الدين فهمي, حسن محفوظ, & عادل عيد. (2026). أثر صناعة الالكترونيات على النمو الاقتصادي في سنغافورة. *Zagazig Journal of Agricultural Research*, 53(2), 347-358.

شهد عبد الستار عبد الجبار, نضال شاكر جودة. (2024). اثر الفساد الاقتصادي على الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (2004-2021). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*, 22(83), 246-256.

صغيري, سيدعلي. (2020). أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017). *الريادة لاقتصاديات الأعمال*, 6(2), 327-343.

طبيبي, علي, محي الدين, عماد. (2022). أثر الفساد المالي على الاقتصاد الوطني و طرق علاجه (Doctoral dissertation, مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج).

عامر خضر حسين عوا, زياد خلف حضيري ار. (2024). اثر الفساد الاقتصادي على الاستثمار المحلي الخاص في العراق للمدة (2021.2004). Iraqi Journal For Economic Sciences, 22(83).

عبد السلام محمد عبد السلام الكبار. (2022). آثار الفساد الإداري والمالي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي (ليبيا-نموذجاً). مجلة القرطاس, (20).

عبد الله محمد حسن الديغة, مصطفى علي أحمد أبو عائشة. (2023). تأثير الفساد الاقتصادي على النمو في الدول العربية دراسة قياسية لسنوات الفترة (2008-2021). مجلة جامعة فزان العلمية, 2(2), 167-184.

عبدالرازق, ياسمين صلاح, ريهام, عليوه, مها محمد. (2024). دراسة اقتصادية للصوب الزراعية ودورها في رفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية المصرية. Journal of Agricultural Economics and Social Sciences, 15(2), 19-26.

عبدالعظيم, نورهان سمير محمد, بدر, اسامه محمد حامد, عبدربه, نشوي محمد, ... & محمد أصيل. (2026). أثر هيكل الصادرات علي النمو الاقتصادي في مصر. التجارة والتمويل, 45(4), 522-555.

علوان, أحمد عبد القادر. (2025). تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في العراق. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة), 15(93), 1-53.

العماري, شروق. (2025). أثر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد. مجلة البحوث الفقهية والقانونية, 50(50), 1301-1372.

- عمر النجار, نهيل سقف الحيط, عمر الزعبي. (2026). أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية مقارنة على عينة مختارة من الدول العربية. *Mutah Journal of Humanities and Social Sciences (MJHSS)*, 41(1).
- عمر منصور أمحمد العريبي. (2026). الفساد الإداري وسبل مكافحته محلياً ودولياً. *Sharwes Scientific Journal*, 0273-0263.
- عمرون, وسام, بعوط, زهر, غزلاني, أسامة. (2023). أثر الفساد على الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (2003-2021) دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM). *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*, 10(1), 541-519.
- غربي, طارق, خضير, عقبة, مصطفى, علي. (2024). أثر الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية في البلدان الناشئة" دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية". *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*, 9(1), 232-214.
- الفتحي, خالد سعد أبو الفتوح الفتحي. (2024). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2022). *المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)*, 54(3), 342-301.
- كوثر, غريب. (2023). أثر الفساد الإداري على الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (1996/2021) في الجزائر دراسة قياسية (Doctoral dissertation, جامعة غرداية).
- محمد عمارة, أميرة, محمد السيد, جيهان, محمد حجازي, & آيات. (2023). أثر الفساد على السياسة المالية في مصر (1996-2020). *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*, 37(1), 936-905.
- محمود عطوة يوسف, حنضل عبد الباقي الجعيري, هشام, أحمد محمد مطر, إبراهيم حسن الجوهري. (2024). أثر صدمات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 48(3), 443-407.

- مخلوفي, مليكة. (2022). أثر الفساد الإداري على أخلاقيات الموظف العام. *revue critique de droit et sciences politiques*, 17(2), 312-333.
- مصطفى جوهري, كريم. (2026). أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2024). *المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة*, 56(1), 597-652.
- مطر. (2022). أثر الفساد على الدين العام في مصر خلال الفترة من 2000-2020. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*, 3(1), 1223-1241.
- نصير, أحمد, بن موسى, بشير, زغدي, عادل. (2026). الأثر الاقتصادي للتحويلات المالية المهاجرين على ديناميكيات النمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2023). *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*, 13(1), 433-457.

ثانيا :المراجع الأجنبية

- MAKAR, T. A., NGUTSAV, A., IJRSHAR, V. U., & AYAGA, J. M. (2023). IMPACT OF CORRUPTION ON ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM NIGERIA. *Journal of Public Administration, Finance & Law*, (27).
- Spyromitros, E., & Panagiotidis, M. (2022). The impact of corruption on economic growth in developing countries and a comparative analysis of corruption measurement indicators. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2129368.
- Trabelsi, M. A. (2024). The impact of corruption on economic growth: a nonlinear evidence. *Journal of Social and Economic Development*, 26(3), 953-962.
- Uddin, I., & Rahman, K. U. (2023). Impact of corruption, unemployment and inflation on economic growth evidence from developing countries. *Quality & Quantity*, 57(3), 2759-2779.

الملاحق

استبيان بعنوان

أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

حضرة المشارك/المشاركة الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة علمية بعنوان "أثر الفساد على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الفساد في النمو الاقتصادي من خلال دراسة عدد من الأبعاد الاقتصادية المهمة، وهي: معدل النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي والأجنبي، وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ومستوى الإنتاجية الاقتصادية.

ونظرًا لما تتمتعون به من خبرة ومعرفة، فإن مشاركتكم في هذا الاستبيان تمثل عنصرًا أساسيًا في نجاح الدراسة، حيث ستسهم آراؤكم في الوصول إلى نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات الاقتصادية وتعزيز جهود مكافحة الفساد.

ويؤكد الباحث أن جميع البيانات الواردة في هذا الاستبيان ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا في حدود هذه الدراسة، كما لا توجد إجابات صحيحة أو خاطئة، وإنما المطلوب هو التعبير عن الرأي بكل موضوعية.

شاكرين لكم حسن تعاونكم، ومقدرين وقتكم الثمين.

الباحث

البيانات الديموغرافية

يرجى وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة.

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر: ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة

☐ من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر

3- المؤهل العلمي: ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى

4- سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات

☐ من 11-15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

5- جهة العمل: ☐ جهة حكومية ☐ قطاع خاص ☐ قطاع غير ربحي

☐ أكاديمي ☐ أخرى

محاور الاستبيان

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: الفساد						
1	يؤدي انتشار الفساد إلى إضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية.					

					2	يؤثر الفساد في عدالة تطبيق الأنظمة والقوانين.
					3	يسهم الفساد في زيادة تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية.
					4	يؤدي الفساد إلى إهدار الموارد المالية للدولة.
					5	يحد الفساد من كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمستفيدين.
					6	يؤثر ضعف الشفافية في زيادة فرص الفساد.
					7	تسهم المحسوبية والواسطة في زيادة مظاهر الفساد الإداري.
					8	تؤدي مكافحة الفساد إلى تعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية.
المحور الثاني: والنمو الاقتصادي						
البعد الأول: معدل النمو الاقتصادي						
					9	يؤدي انخفاض مستويات الفساد إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

					يسهم الفساد في إبطاء النشاط الاقتصادي.	10
					يؤثر الفساد في قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام.	11
					يؤدي الحد من الفساد إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي.	12
					يسهم انتشار الفساد في انخفاض كفاءة السياسات الاقتصادية.	13
					تؤثر الشفافية في تعزيز النمو الاقتصادي بالمملكة.	14
البعد الثاني: الاستثمار المحلي والأجنبي						
					يؤدي انخفاض الفساد إلى زيادة الاستثمار المحلي.	15
					يؤثر الفساد سلباً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	16
					تعزز الشفافية ثقة المستثمرين في الاقتصاد السعودي.	17
					يزيد الفساد من مخاطر الاستثمار.	18

					يسهم الحد من الفساد في تحسين بيئة الأعمال.	19
					يشجع وضوح الأنظمة المستثمرين على التوسع في استثماراتهم.	20
البعد الثالث: كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية						
					يؤدي الفساد إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية.	21
					يؤثر الفساد في كفاءة الإنفاق الحكومي.	22
					يسهم الحد من الفساد في تحسين استغلال الموارد العامة.	23
					يؤدي الفساد إلى تنفيذ مشروعات أقل كفاءة اقتصاديًا.	24
					تعزز الشفافية من عدالة توزيع الموارد الاقتصادية.	25
					يسهم انخفاض الفساد في رفع كفاءة التخطيط الاقتصادي.	26
البعد الرابع: مستوى الإنتاجية الاقتصادية						

					27	يؤثر الفساد في انخفاض إنتاجية المؤسسات.
					28	يؤدي الحد من الفساد إلى تحسين كفاءة العاملين.
					29	يسهم الفساد في ارتفاع تكلفة الإنتاج.
					30	تؤدي الشفافية إلى تحسين الإنتاجية الاقتصادية.
					31	يساعد تطبيق مبادئ الحوكمة في رفع كفاءة الأداء المؤسسي.
					32	يؤدي الحد من الفساد إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.